



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيغود - الجزائر الهاتف : 73.86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم السبت 23 سبتمبر 2000

فهرس

* مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية الرابعة المنعقدة يوم السبت 23 سبتمبر 2000 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

ثم نواصل النقاش يوم الإثنين صباحاً ومساءً، وإذا اقتضت الضرورة ليلاً.

تلكم هي النتيجة التي توصلنا إليها خلال الاجتماع. نرجو من السيدات والسادة نواب الأمة العمل بها، وإيكم هذه النقطة الإخبارية. طبقاً للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، وصل المكتب، كما تعلمون ومثلما أعلن عنه في حينه، طلبين بتكوين مجموعتين برلمائيتين، كان الأول من النواب المستقلين، الأحرار، والثاني يتعلق باستئناف نشاط المجموعة البرلمانية لجبهة القوى الاشتراكية، وبموجب هذه المادة نهى المجموعتين البرلمائيتين ونتمنى أن يكون وجودهما اسهاماً جديداً لحسن الأداء والعمل في هيئتنا هنيئاً لكم.

نستأنف مناقشتنا، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال لعمارة.

السيد جمال لعمارة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والخمسين مساءً

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نستأنف أشغال جلستنا المخصصة لمواصلة مناقشة برنامج الحكومة، ومثلما أعلمناكم صبيحة اليوم بالتغيير الذي قد يطرأ على البرمجة، وبعد الجلسة التشاورية التي أجريناها والسادة أعضاء هيئة التنسيق آخذين بعين الاعتبار المستجدات التي فرضتها النشاطات الرسمية للدولة استقر الرأي على:

- مواصلة أشغال جلستنا إلى غاية استنفاد قائمة المسجلين للتدخل اليوم، وبالنظر إلى النشاطات الرسمية الموجودة والتي تعني كل من الحكومة ومكتب المجلس، لن نعقد جلسة صباحية أو مساءً وسنعقد جلسة ليلية تنطلق أشغالها ابتداءً من الساعة السادسة والدقيقة الثلاثين مساءً إلى غاية ساعة نراها مناسبة لوقف أشغالنا.

وإذا اختفت هذه الحلول، ينبغي أن يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2001 إجراءات دعم الأجور تكون بالضرورة إلزامية، لأننا لا نعتقد أن الحكومة توافق على تجميد موارد مالية كبيرة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بحاجة ماسة إليها.

ثم إن سعر برميل البترول الذي لم يتجاوز 40 دولارا ما يزال، في نظرنا، منخفضا مقارنة بسعر المصنع الذي يتجاوز 80 دولارا فلماذا نساهم في تخفيض تكاليف معيشة من أرهق اقتصادنا بخدمات المديونية وعرضه للأزمة، كما عرض مواطنينا إلى تدهور مستوى معيشتهم؟

إننا نتذكر انخفاض أسعار البترول عام 1986؛ وقد ظل منذ سنوات دون 10 دولارات، وتحملنا النتائج وحدنا.

سيدي الرئيس، إذا كنا في زمن عولمة أساسها ليبرالية الاقتصاد وحرية السوق. فما معنى أن يتدخل المنتج لتخفيض الأسعار؟ هل فاضت مواردنا أو رخصت ثرواتنا لدرجة أننا نعمل على تخفيض أسعارها بإرادتنا ونبدل جهود من أجل تحقيق ذلك؟

تمنيت، سيدي الرئيس، أن نعمل على تخفيض سعر البنزين والمازوت والكهرباء والغاز وغيرها من المواد، لأنه سيساهم في تخفيض التكاليف الاجتماعية وحتى تكاليف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في مجال الفلاحة.

سيدي الرئيس،

إن دعم مكاسب الوثام المدني بالسعي من أجل استعادة ثقة المواطنين في مؤسساتهم كاملة، لن يتم إلا من خلال دولة قوية دعامتها تحقيق العدالة بين المواطنين لكي يكون تجاوبهم مع برنامج الحكومة إيجابيا.

إن تجاوب المواطن مع برنامج الحكومة لا يعتمد على تغيير الرجال والبرامج بل على تغيير المظاهر والممارسات والسلوكات التي يعانيتها في كل مكان.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة،
السادة الوزراء ومرافقيهم،
زملائي النواب،
رجال الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ثني بداية على ما ورد في مشروع برنامج الحكومة من جهود، متمنيا أن تجد طريقها إلى التجسيد بتظافر جهود الجميع. وسنحاول خلال هذه المداخلة إبداء بعض الملاحظات إثراء وتنوعا لما ورد فيه.

سيدي الرئيس،

إن المشاكل التي يعانيتها القطاع الاقتصادي العام ليست دوما واحدة ولا تتعلق بملكية رؤوس الأموال في كل الحالات، وبالتالي فإن معالجتها بطريقة واحدة من خلال تحويل ملكيتها أو تقليص حجم القطاع العام ليس بالضرورة الحل الأمثل للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

إن ما نسمعه عن اقتصاديات العالم المتقدم اليوم هو الحديث عن الحجم الأمثل للقطاعات، العام والخاص والخيري أو التكافلي الذي تمثل الأوقاف دعامته الأساسية عندنا. وإننا نشمن ترشيد استعمال قرض البنك الإسلامي للتنمية للنهوض بهذا القطاع وجعله يلعب دوره مستقبلا في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

سيدي الرئيس،

بالنظر إلى الإيرادات الإضافية الناجمة عن ارتفاع سعر البترول، التي وضعنا لها إطار يتمثل في صندوق ضبط الموارد والذي من أولوياته تسديد أصل وخدمات المديونية الخارجية، ندعو إلى العمل على التخفيف من أصل المديونية، ما دامت الظروف المادية مواتية، أو تخصيص جزء كبير من هذه الإيرادات للاستثمارات المنتجة التي تساهم في توفير الموارد الضرورية للتنمية وتسديد المديونية مستقبلا.

ومراعاة حقوق مواطنيها، دولة يكون فيها القانون فوق الجميع، ومن ثم لا بد أن تكون قوانين الجمهورية وعلى رأسها الدستور محترمة من قبل الجميع، حكاما ومحكومين، فيلتزم بها الحاكم أولا ثم تفرض على المحكوم ثانياً. وبهذا المفهوم تنشأ الثقة بين الطرفين وتتحقق دولة القانون على عكس ما هو عليه الحال الآن، حيث نلاحظ أن القانون مداس من قبل الكثيرين وفي كل القطاعات وكل المستويات.

سيدي الرئيس، يتضح من خلال مشروع برنامج الحكومة أن الدولة متجهة إلى التخلي الكلي عن المؤسسات العمومية رغم الجمود الذي تعرفه عملية الخصخصة. لذلك نحذر من تصفية وحل مؤسسات أخرى وتسريح العمال وانتظار المستثمرين أو الشركاء الذين قد يأتون أو لا يأتون، فالمشكل في نظري، لا يكمن في الخصخصة في حد ذاتها وإنما في فشل الحكومات المتعاقبة في جلب المستثمرين ورؤوس الأموال للشركات القابلة للخصخصة أو إنشاء شركات جديدة، ويعود هذا الفشل للأسباب المعروفة الآتية:

- الوضع الأمني،
- العوائق البيروقراطية والبنكية،
- المشاكل العقارية والجبائية.

كما يكمن في غياب سياسة اجتماعية متوازنة، تحفظ للطبقة الشغيلة خاصة حقوقها والمواطن عامة العيش الكريم، هذا وتعيش شريحة كبيرة من الشعب الجزائري تحت عتبة الفقر نتيجة التحولات الاقتصادية حيث لا يتجاوز مدخول 12 مليون جزائري دولارا واحدا في اليوم. ومن بين قرابة مليوني محتاج، أقل من 400.000، يتلقون الحماية والرعاية الاجتماعية، وتعد الجزائر حوالي 3,7 ملايين بطال، يضاف إليهم 250 ألف شخص سنويا، في الوقت الذي لا يستفيد قرابة ثلاثة ملايين ساكن من الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي ناهيك عن تدهور القدرة الشرائية وجمود الرواتب منذ مدة طويلة،

إن المواطن الذي يرى أن القانون لا يطبق ولا يحترم، والإدارة تدعم هذه الانحرافات، والمواطن الذي يعيش في المناطق النائية ويعاني حتى من منتخبه مثلما نقلته الصحف عما حدث ببلدية رأس الميعاد بولاية بسكرة، والمواطن الذي يسمع أن قانون المالية التكميلي قد أولى اهتماما خاصا بالتجمعات السكانية والمناطق النائية والقرى، غير أنه يعيش في هذه المناطق ولم تتغير حالته، والأمثلة من هذا النوع كثيرة، لا يمكن أن نطلب منه دعم أو أن يكون له موقفا إيجابيا من البرنامج إلا إذا لمس تغييرا من حوله.

شكرا لكم وفقكم الله والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد جمال لعمارة، وأحيل الكلمة إلى السيد عاشور غازيباوان.

السيد عاشور غازيباوان: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم.

أتساءل في البداية، سيدي الرئيس، عن نية الحكومة في الأخذ بملاحظات وتوصيات النواب. هل ستجد تلك الملاحظات طريقها إلى برنامج معدل أم سيكون مصيرها الإهمال مثلما وقع مع حكومات سابقة ألفت المصادقة سلفا على برامجها بحكم الأغلبية المضمونة، حصلت القناعة أم لم تحصل؟ وتبقى المناقشات حينئذ مجرد مناقشات.

سيدي الرئيس، إن الدولة القوية هي الدولة التي يكون المواطن تحت رايتها معززا، مكرما، آمنا، متمتعاً بكل حقوقه، ملتزما بواجباته، وهي التي تكون فيها راية العدل مرفوعة خفاقة، حامية للضعيف من ذوي النفوذ والمال. وتكمن هيبة الدولة في نزاهة عدالتها وتنفيذ أحكامها

وهي مرفوضة من قبل أغلبية الشعب لكنها مفروضة عليه من قبل دعاة التغريب، الذين يريدون من خلال برامج بذئنة تحريف وتفكيك المجتمع الجزائري الأصل، المتمسك بقيمه وثقافته...

الرئيس: أشكر السيد عاشور غازيياون، وأحيل الكلمة إلى السيد حسن مرزوق.

السيد حسن مرزوق: سيادة الرئيس،

سيادة رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

معشر الحضور الكرام،

السلام عليكم (أزول فلاون).

أتمنى في البداية لهذه الحكومة الدوام والاستقرار والفعالية في معالجة مشاكل المواطنين أكثر من سابقاتها، لأننا ألفتنا هذه التعديلات الحكومية، إذ كلما كان الوضع الاجتماعي مترديا قوبل بحكومة جديدة، وكأن الهدف من ذلك هو امتصاص الغضب وإسكات الأفواه الجائعة والمطالبة بحقوقها بصفة عامة، فنحن في حاجة إلى أمن ووثام واستقرار سياسي.

لقد وعدنا فخامة رئيس الجمهورية بالكثير قصد تحسين صورة الجزائر في الداخل والخارج وإعادة عزة المواطن وكرامته، ولقد لمسنا تحسنا واستبشرنا خيرا على الصعيد الأمني، أما في المستوى الاجتماعي فإن الفقر قد كفر الناس، حيث يعيش 40٪ من المواطنين تحت عتبة الفقر وأصبح الكثير منهم يتعاطون المخدرات أو يقتاتون من شرفهم والبقية يتألمون في صمت أو ينتحرون.

أما المحظوظون فهم يعملون بأجر بخس لا يكفيهم لتلبية حاجاتهم اليومية فما بالكم بشراء سقف يأويهم.

ورغم ذلك يحرمون من الاستفادة من سكن اجتماعي

فالأرقام مخيفة والوضعية صعبة وتتطلب من الحكومة وضع سياسة وإرادة قوية للحد من الضغط الاجتماعي.

سيدي الرئيس، لم يشر مشروع برنامج الحكومة بشكل واضح للتنمية الريفية رغم الانتظار الطويل، ولقد حان الوقت لكي تولي الدولة أهمية لعالم الريف والمناطق النائية المعزولة، وتتكفل بمشاكل أهلها تكفلا فعليا. كفى هذه المناطق تهميشا ونسيانا إن لم أقل "حفرة" وكفى أهلها عزلة وحرمانا، بينما يعيش البعض الآخر في ببحوحة وكأنهم لا ينتمون إلى وطن واحد ودولة واحدة.

يفتقد سكان الريف أدنى ظروف الحياة إذ لديهم نقص فضيع في التجهيزات والماء والطرق وقنوات صرف المياه والغاز والإنارة والمرافق العمومية الضرورية مثل المدارس والمستوصفات ودور الشباب ناهيك عن ظروف السكن وتفشي البطالة. وفي هذا الصدد، ينبغي إعادة النظر في كيفية توزيع البرامج التنموية وكيفية تمويل البرامج المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار البلديات النائية الفقيرة.

سيدي الرئيس، لا يخفى على أحد الاحتجاجات التي تثار يوميا وفي كل مكان بخصوص توزيع السكن الاجتماعي والأراضي وكذا المساعدات في إطار البناء الذاتي. وقد ثبت في الكثير من الأحيان أن هذه الاحتجاجات مؤسسة وسوء التوزيع ثابت. لقد جاءت الحكومة السابقة بمشروع قانون لوضع حد للتدهور الحاصل في هذا القطاع وكان مشروعا جيدا خاصة بعد التعديلات التي أدخلتها اللجنة المختصة واضعة بذلك حدا لكل التجاوزات والتلاعبات السابقة. وكنا نعتقد أن ما جاء في ذلك المشروع كافيا، لكننا فوجئنا بتأجيله وربما سحب. فما هو مصير مشروع هذا القانون الذي تنتظره شرائح فقيرة من المجتمع بكل شغف؟

سيدي الرئيس، يؤسفنا أن نشاهد بث برامج تلفزيونية أقل ما يقال عنها أنها مخلة بالحياء والآداب وبعيدة عن أصالتنا وموروثنا الثقافي والديني بإسم العصرية والتقدم،

سنة 1999. ونتمنى لكم التوفيق والنجاح، والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد حسن مرزوق، وأحيل الكلمة إلى السيد حملاوي عكوشي.

السيد حملاوي عكوشي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الذي يتصفح مشروع برنامج الحكومة قراءة وتأملا، يجده يتسم بالاستغراق في العموميات شأنه شأن بعض برامج الحكومات السابقة ناهيك عن عدم الاهتمام ببعض القطاعات التي أهملت تماما، منها قطاع المجاهدين وأبناء الشهداء وذوي الحقوق أو تلك التي ذكرت إماما كالتربية والتعليم العالي، ورغم اهتمامه الزائد ببعض القطاعات كقطاعي العدالة والسكن إلا أننا لا نجد الحسم المطلوب أو الآجال المحددة التي تضبط العمل من أجل تطبيق البرنامج.

وتماشيا مع اهتمام مشروع برنامج الحكومة بتعزيز الوثام المدني نرى مواصلة العفو الشامل عن كل من يريد الاندماج في المجتمع مصداقا لقوله تعالى: "إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم".

ولا بد من الاعتراف أن الإرهاب ما يزال موجودا، وعلينا الاعتراف بالعلاقة الموجودة بين الإرهاب والتهميش الاجتماعي واهمال القيم، علما أن التطرف الديني قريب الغلو في التغريب. وإذا اهتم مشروع برنامج الحكومة بقطاع العدالة، فإنه لم يهتم باستقلالية العدالة والقاضي وتركه لضميره يحكمه كما يحكم هو الغير. إذن لا بد من إغناؤه عن الحاجة إلى غيره ودعم ترفعه عن الانقياد

بحجة أنهم ينتمون لذوي الدخل المتوسط لا يسمن ولا يغني من جوع، والجميع يعلم أن القانون المطبق والمتعلق بالسكن هو قانون جائر وذلك باعتراف الحكومة.

وقد تم تقديم مشروع قانون جديد ونوقش، ولما تجاوز عدد التعديلات عدد مواده تم سحبه، فإلى متى يعاد النظر في هذا المشروع؟

وأرى أن تحميل المنتخبين المحليين مسؤولية التوزيع، بما تمليه عليهم مسؤولياتهم أمام الشعب وضبط قوائم المستفيدين وجردها بواسطة الإعلام الآلي في المستوى الوطني أمر ضروري مادامت الوفرة بعيدة عن تلبية الطلب.

ويتمثل المشكل الثاني الذي كان وراء كل الآفات الاجتماعية في تدهور القدرة الشرائية للمواطن بسبب غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، في حين بقيت الأجور على حالها منذ سنوات، وهي لا تساوي ولا تكافئ الجهد المبذول وآليات السوق، والعدالة تقتضي المساواة في التوزيع كما تقتضي المساواة في التحصيل.

وعليه، يبدو من المستعجل والضروري مراجعة سلم الأجور بما يزيد على نسبة 20٪ على الأقل، وإذا تقلصت عملية تسريح العمال إلى ما يقارب نسبة 1,8٪ فإن غياب الأرقام بالنسبة إلى الطبقة العاملة من ذوي الدخل المتوسط والبطالين والمستفيدين من برنامج الشبكة الاجتماعية يخل بموازنة القوى العاملة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، ومن ثم ضمان فرص العمل والطلب عليه سواء من العمال المسرحين أو البطالين أو خريجي مراكز التكوين المهني والمعاهد والجامعات. ونتمنى أن يتمخض عن الندوة المزمع تنظيمها لمكافحة الفقر قرارات وإجراءات ضرورية لوضع حد لما يعانيه المجتمع من تماطل البنوك في معالجة ملفات الطالبين للقروض خاصة المصغرة ومنحها دون محاباة ومحسوبية، خاصة إذا علمنا أنها لم تلب إلا نسبة 10٪ من مجموع الملفات المعالجة منذ

لغيره وتعطفه عما في يد المواطن، وألا تجعله الدولة تحت رحمة الراشي .

وأؤكد على سن قوانين ترغم الإدارة على تنفيذ الأحكام، إذ ما جدوى قانون ينصف خصم الإدارة ثم لا يطبق لصالحه في الواقع. وعلينا ألا نسن القوانين أو نصدر بعض المراسيم تكون أدنى من نفوذ الإدارة مثل مرسوم السيد عبد السلام بلعيد رقم 54/93 الذي يقطع أرزاق الناس بسهولة إلى اليوم.

وفي مجال السكن، عبر رئيس الحكومة في عرضه على مأساة إنجاز وتوزيع السكن، وكان جميلا منه رصد كل الإمكانيات للقطاعين العام والخاص من أجل دعمه وإنجازه في الداخل والخارج، وبعد ذلك الاحترام الصارم لمآل السكن الاجتماعي، لكن يجب ألا ينسى رئيس الحكومة أن فساد الإدارة أكبر من كل تخطيط أو تنظيم أو حيلة أو حذر. ونلوم أكبر رأس في البلاد، رئيس الجمهورية، عندما تحالف مع الإدارة في اتهام ومراقبة المنتخبين، وما درى أن المحاسبة جديرة بها الإدارة قبل غيرها، كما نسي أن الإدارة والحكومة هما من زورتا الانتخابات.

وتعمل الإدارة أيضا على عرقلة إنجاز السكن وتمليك سكنات اشتراها المواطنون منذ سنوات طويلة، وهناك آلاف الأحياء غير مملكة لأصحابها، ولاننسى الإطارات غير المرسمة لكي تبقى تحت تهديدها. أما بخصوص الملاحظات التي يمكن إبدائها فهي كالآتي:

1 - تقصير الحكومة في الاهتمام بالمفصولين من العمل الذين تتعامل الإدارة معهم مزاجيا ووفق الألوان السياسية، وليس ثمة ما يرغمها على إنصافهم رغم تبرة المحاكم لهم. ففي ولاية سكيكدة مثلا مايزال عشرات المعلمين ومئات العمال ينتظرون إعادة إدماجهم في مناصب عملهم في وقت سويت فيه الكثير من قضايا الإرهابيين وأعيد إدماجهم في عملهم. وهكذا فالإدارة التي تطبق القانون لا تحترمه وتعمل على تسييس

نفسها.

2 - لا يصدق أحد أن قضية المفقودين انتهت و يمكن تجاوزها، فالتعامل معها بالإعراض والنسيان لا يحو اهتمام الشعب والإعلام بها، ولا بد أن يطرح الملف بجد أو يعالج بكيفية حقيقية، ولا يليق بالدولة أن تنكر ذلك أو أن يقول رئيس الجمهورية إنهم ليسوا في جيبه.

3 - لقد أمعن مشروع برنامج الحكومة في عدم ذكر الإسلام ودوره في حياة الأمة ونسي تماما قطاع الشؤون الدينية، كما يسمونه، بينما ذكرت السياحة التي لا توجد أصلا في بلادنا، أقصد مهملته، وقد ذكرت المقدمة كلمة واحدة للإسلام كدعائم للوئام المدني، ولا بد من دعم الثقافة الإسلامية وقيمها حتى يدعم الوئام المدني أو غيره.

والإسلام ليس في حاجة إلى ترقية، كما ذكر في مقدمة مشروع البرنامج، فهو يرقى غيره، وعلينا أن نفهم أيضا أن الإسلام دين الحق كما هو دين التسامح حتى نفرق بينه وبين المسيحية.

هذا وقد ندرت الخدمات التي تقدم للإسلام في هذا البلد، إذ أصبحت المساجد والمصليات في بعض مؤسسات الدولة تغلق في وجه المصلين. ويعد إنشاء الجمعيات الدينية صعبا جدا، وتعترف الدولة عندنا أنها ليست لائكية ومع ذلك تقدم خدمات شحيحة للإسلام ولا تحميه من المعتدين عليه، ذلك إذا قدرنا على إزالة التلازم بين الإرهاب والإسلام.

4 - وبشأن الثقافة فكأن حكوماتنا تخافها، فهي تعني بالقليل كلاما ولكن لا تطبقه، ولذلك تأتي بلادنا في ذيل قائمة الدول المهتمة بالثقافة رغم انتشار التعليم، والثقافة ليست تعليم طبعاً، وهو ما يؤثر سلباً على التنمية والوئام والاستقرار وبعد النظر وسعة الأفق والتسامح.

وللإدارة الجزائرية الدور السلبي الأكبر، فهي ترهب المثقفين كما ترهب غيرهم وإذا عجزت الحكومة أمام الإدارة ارتبك كل شيء.

نناقش اليوم برنامج الحكومة التي نتمنى لها التوفيق والسداد في إطار التعاون والنظرة الشاملة لحل الأزمة الجزائرية.

سيدي الرئيس، يبقى الوثام المدني من الأولويات ومطلبا يتحمل الجميع مسؤوليته بعدما صوت الشعب الجزائري لصالحه، وهو رغبة حقيقية للدخول في مرحلة جديدة تأخرت ملامحها، مما يجعلنا ندعوكم إلى استكمالها باتخاذ التدابير السياسية والقانونية التي تكفل إيقاف النزيف الدموي، وترقيته في المجالات الفكرية والسياسية والاجتماعية.

ولا يمكن تحقيق الوثام الحقيقي إلا إذا توفرت جملة من المبادئ الأساسية، التي يجب التركيز عليها في إطار احترام الدستور، ولا سيما توسيع الديمقراطية والحفاظ على مقومات شعبنا وعصرنة أدوات الدولة ومؤسساتها في ظل أولوية السلم والتنمية والوحدة الوطنية.

سيدي الرئيس، لا يتم إرساء دولة القانون وتحقيق المجتمع المنشود إلا بتوفير جملة من الشروط الهامة هي:

1 - توسيع الإجماع الوطني، مما يجعلنا نؤكد على ضرورة استمرار التنسيق بين أطراف الائتلاف الحكومي حتى نستعد جميعا لتحمل أعباء وتكاليف المرحلة المقبلة على جميع الجبهات، لأنها تنذر بمخاطر حقيقية تفرض تضافر جهود الجميع ولأن نتائجها ستكون على حساب المواطن.

2 - ترقية الشراكة السياسية.

3 - توسيع مجال الحريات السياسية والإعلامية وتحريرو المجتمع من ضغوط الإدارة.

4 - الاستمرار في تحقيق المصالحة الوطنية التي تعني المصالحة بين الدولة والمواطن، الإدارة والمواطن، الدولة والثوابت والتاريخ.

سيدي الرئيس، نشعر بعمق بمدى القلق والتوتر الحاصلين بسبب عدم وجود أي تحسن في المستوى الاقتصادي

5 - وبخصوص السياسة الخارجية والمجال الدبلوماسي، خلا مشروع برنامج الحكومة من الإشارة إلى العلاقات مع العالم الإسلامي والدول الإسلامية في حين ذكر بالتفاصيل مجال تعزيز التعاون مع العالم العربي ومنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الأوروبي وأن الحكومة ستولي الأهمية المطلوبة لتعزيز التعاون مع جنوب أوروبا، وتطوير الروابط مع بلدان شمال أوروبا وبعث تعاوننا مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

وكلما ذكرت هذه الكيانات الإقليمية، كان من الأجدر ذكر العالم الإسلامي ككيان، ولا يمكن القول إن العالم الإسلامي محتوي في آسيا وإفريقيا، على كل حال، إنه تقصير قديم جديد، لا ندري لماذا؟

ونرجو أخيرا أن ترصدوا ولاية سكيكدة في مجال المنشآت الأساسية والأشغال الكبرى، فقد حرمت من المطار وشق الطرق مثلا، وكان مسجلا إنجاز مطارا بها إبان الاستعمار فألغى وحظيت غيرها بمطارات.

ورغم الإمكانيات الضخمة والثروات المتنوعة، توقفت الولاية على مواصلة ركب التطور، قسرا، بعدما كانت في مقدمة الولايات، وأصبحت اليوم تصنف بعد ثلاثين ولاية أو أكثر بداية من الثمانينات.

وقد قال عنها مجاهد مسؤول يعرفها أثناء الثورة أن أغلب مناطق الريف...

الرئيس: أشكر السيد حملاوي عكوشي، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود مزيان.

السيد ميلود مزيان: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إلى أن عدد الفرق التي تلعب كل مقابلاتها خارج مدنها في تزايد، مما سبب زيادة في النفقات وضعفا في النتائج. فما هي الحلول خاصة وأن فريقا كفريق المحمدية مثلا يعاني المشكل منذ سنوات، وما تزال أشغال الملعب تراوح مكانها؟

نتساءل في مجال النقل: أين وصل مشروع طريق السكك الحديدية المحمدية- بشار، الذي تم تحويله إلى جهة أخرى؟ فأين موقعه في برنامجكم؟ أين هي وعود القطاع عن وصول السكك الحديدية إلى عاصمة الولاية؟ ومن وراء تحويل جزء من السكك الحديدية إلى أراض للبناء؟

نسجل بأسف إهمال مطار غريس الواقع في مكان إستراتيجي من حيث قلة عدد الرحلات وعدم انتظامها وعدم تسجيل المشاريع الموعود بها كبرج المراقبة. أين وصل مشروع "لا تريمي" بالمحمدية الذي وعد به أحد أعضاء الحكومة السابقة؟

سيدي الرئيس، إن الاستقرار الذي يطبع بعض إداراتنا والمتمثل في تعاقب المسؤولين عليها في مدة زمنية وجيزة، يؤثر سلبا في مجريات التسيير ومراقبة الجماعات المحلية، ولا يساهم البتة في تنميتها وازدهارها بالقدر الكافي. وهذا ما حدث بولاية معسكر، إذ تعاقب عليها خمسة (5) ولاية في ظرف ثلاثة (3) سنوات.

ونتأسف بالمناسبة على التأخر الكبير للوزارة المعنية في معالجة الأزمة التي مرت بها الولاية، ونطالب بتسليط الضوء على تقرير المفتشية العامة للمالية.

ونشمن في الأخير ما جاء في تدخلات نواب الولاية، ونتمنى لكم التوفيق والسداد، وفقكم الله والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد ميلود مزيان، وأحيل الكلمة إلى السيد يوسف ناحت.

وغياب أو تغييب أي نوع من المبادرات أو المشاريع التي تساهم في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. وأمام هذا الوضع ندعو إلى التعجيل بتجسيد الوعود الاقتصادية المختلفة، خاصة استحداث وتحسين الآليات القانونية المرتبطة بالاستثمارات الصناعية والزراعية والسياحية.

تعتبر الفلاحة في بلادنا من القطاعات الإستراتيجية الهامة إذا أحسنا استغلالها وفق منظور ورؤية شاملة، وذلك بتوفير الإمكانيات اللازمة وتشجيع الفلاحين وتوفير الماء الذي يعتبر عصب الحياة ومن أولويات دعم القطاع، مما يستدعي الاهتمام بالسدود سواء ببناء سدود جديدة أو تلك المملوءة بالأوحال وتحتاج إلى تصفية لتزويد السكان بالماء الشروب والفلاحين بالماء لسقي مزارعهم وحقولهم، هذه السدود التي أصبحت غير قادرة على أداء دورها الحقيقي كسد فرقوف ببلدية المحمدية- ولاية معسكر. ونتساءل بالمناسبة عن مشروع فرقار الذي سيخفف الضغط على ولايات كثيرة في غرب البلاد، ونطلب من أعضاء الحكومة الإلتزام بوعودهم عند زيارتهم المنطقة، لأنه سبق لأحد الوزراء السابقين أن وعد سكان بلدية الفرائيف، دائرة المحمدية بتزويدهم بالماء في جويلية 1999 كآخر أجل، لكنهم ينتظرون الماء بتسجيل هذا المشروع الموعود لحد الساعة.

تعاني الرياضة في بلادنا وتخبط في مشاكل كثيرة سواء منها الرياضة الفردية أو الجماعية. لذا لا بد من نهضة قوية لبعث الرياضة في بلادنا وإيلاءها المكانة المستحقة.

إن النتائج السلبية والمتكررة في جل الرياضات، وما أولمبياد سيدني عنا ببعيدة، تجعلنا نقف وقفة تقييم للأسباب والحلول الممكنة لها.

وتعتبر رياضة كرة القدم مثلا الرياضة الأكثر شعبية عندنا، مما يتطلب منا الاهتمام بتوفير المرافق الضرورية والدعم اللازم لانجاحها. وبهذا الصدد لا بد من الإشارة

والفقير خاصة لدى قضاة التحقيق والحكم والمباشرين في علاقاتهم اليومية مع المواطنين.

إن تحديث الإدارة العمومية يستدعي مراجعة قوانين عديدة أهمها القانون الأساسي العام للتوظيف العمومي من جهة، ومن جهة أخرى إضفاء الشفافية أثناء تولي المسؤولين النوعية داخل الإدارة العمومية المحلية والمركزية وتحديد مقاييس واضحة للانتقاء والتقييم، تقي الإطارات من الولاء للأشخاص وتقضي على العشوائية والجهوية الضيقة وفكرة "الدوار"، أخذاً بعين الاعتبار الكفاءات والتوازن الجهوي في تقلد المسؤوليات.

ولاسترجاع ثقة المواطنين في مؤسساتهم والقائمين عليها، يجب الابتعاد عن التقييم الكارثي لكل ما مضى وعدم التعميم في التقييم السلبي للمراحل والرجال.

وسيكون بذلك معنى لإصلاحنا العدالة والإدارة وضمن ديمومة روح الوثام المدني.

سيدي الرئيس،

تقر الحكومة أن مختلف محاولات الإصلاح التي وضعت حيز التنفيذ منذ أكثر من عشر سنوات لم تقو على تطلعات الشعب المشروعة، ولم تتمكن من توفير كافة الشروط الضرورية لإرساء مسار استثمار وإنشاء ثروات ومناصب شغل دائمة.

كان هذا وما يزال مصدر قلقنا وتخوفنا من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية الاقتصادية.

لقد أفرز الشروع في تطبيق برنامج واسع للإصلاحات الاقتصادية تضحيات كبيرة في المستوى الاجتماعي وما يزال، وأصبح حل المؤسسات في إطار الإصلاحات وخصخصتها لا معنى لهما أمام أملاك عمومية لمؤسسات محلة منذ سنوات عرضة للتخريب والاستعمال غير الشرعي والتآكل بفعل العوامل الطبيعية لعدم الاستعمال.

السيد يوسف ناقت: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة المحترمين،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس، ها نحن نناقش مشروع برنامج رابع حكومة في عهدتنا هذه، وثاني حكومة منذ الانتخابات الرئاسية ومسعى الوثام المدني.

محطتان هامتان في حياة المجتمع الجزائري، عبر فيهما عن تضييد آلامه وتجسيد تطلعاته وآماله في سياسة يسترجع فيها مواطنته ويعتز فيها بانتمائه للجزائر.

نناقش مشروع برنامج حكومة ائتلافية في تركيبتها، موحدة في تبنيتها لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية رغم اختلاف مشربها ومنهلها. حكومة تبنت، بكل وضوح، المسعى الشامل للوثام المدني، الإطار الأساسي والمرجع العام لعملها المستقبلي، مدركة التحديات التي تنتظرها في استكمال بناء دولة الحق والقانون وإضفاء الانسجام العام على مسعى التجديد الوطني واستعادة ثقة المواطنين وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الدستورية وإقامة إصلاحات اقتصادية جذرية، نتجت وستنتج عنها إفرازات وضعية اجتماعية صعبة، لا محالة، أمام تطلعات الشعب المشروعة من أجل حياة تتناسب والتضحيات التي قدمها.

سيدي الرئيس،

لا يتأتى تعزيز روح الوثام المدني وتوطيد أركان دولة القانون إلا بتعميق مفاهيمه النبيلة حفاظا على ما تم تحقيقه. وإن تبني الحكومة إصلاحات عميقة في قطاع العدالة بوصفها أساس الملك، يطبق فيها سلطان القانون على الجميع دون تمييز، يقتضي كفاءات تحكم بين الناس بالعدل ويتساوى عندها القوي والضعيف، الغني

سيدي الرئيس،

أتساءل وللمرة الرابعة حسب عمر حكوماتنا المتتالية: كيف نقنع ذلك العامل الذي حلت مؤسسته وأصبح في بطالة مفروضة وهو يرى أطلال تلك التجهيزات والإمكانات التي أفنى عمره من أجل إقامتها وكانت مصدر رزقه الوحيد، وكان يتمنى أن يراها ورشة تنتج وتوفر مناصب شغل لآخرين وتسد رمق مغبونين، كيف نقنعه أننا نهيكل ونستثمر ونشغل ونعشش الاقتصاد الوطني؟

هذا هو مصدر قلقنا المشروع فلا نحن أنعشنا الاقتصاد ولا نحن حصنا العمال وعائلاتهم من الفقر والحرمان.

وسيبقى هذا التقييم الحقيقي والميداني لأي شكل من أشكال الإصلاحات الاقتصادية، وعلى الحكومة كسلطة تنفيذية تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على الأملاك العمومية لهذا الشعب.

ويمس نفس الإهمال العقارات الفلاحية، ففي الوقت الذي تصرف الدولة أموالا باهظة للاستصلاح، نجدتها تهمل أراضي خصبة كآلاف الهكتارات باليسرية الواقعة بين ولايتي الشلف وعين الدفلى وبالتحديد بوادي الفضة التي تغمرها المياه سنويا منذ زلزال أكتوبر 1980، وهي غير مستغلة منذ عشر سنوات.

إن إنشاء مؤسسة تناط بمهمة منح الأراضي لإقامة المشاريع الاستثمارية المعتمدة، يجب أن يسبقها تقييم لمختلف الأراضي الممنوحة سابقا والتي حولت عن غرضها الاستثماري وذلك بتسديد ثمن الأرض بأسعار السوق الحقيقية مضاعفة، لسد هذا الباب مستقبلا.

ولترقية الاستثمار السياحي يجب أن توفر الدولة شروط عادية، على الأقل، لجلب المستثمرين، فلا يعقل أن نستثمر مثلا في سواحل من بني حواء إلى المرسى بالشلف، وهي مناطق لا تتوفر حتى على الماء الصالح للشرب فما بالكم بامتيازات أخرى إن لم نقل ضروريات.

سيدي الرئيس،

إن عزم الحكومة على تجسيد توجيهات السيد رئيس الجمهورية باحتلال إصلاح المنظومة التربوية الصادرة من خلال نتائج أعمال اللجنة الوطنية، يجب أن يتجسد في شكل مشاريع قوانين تعرض على الهيئة التشريعية.

وفي انتظار ذلك، بات من الضروري اتخاذ قرارات وقائية لمعالجة وضعيات استثنائية نتجت عن الخلل الموجود في المنظومة القانونية للقطاع التربوي غير المنسجمة مع القطاعات الأخرى.

هل يعقل أن ننتظر نتائج اللجنة الوطنية لفتح المناصب المالية المجمدة منذ 1995 والقطاع يعيش عجزا فظيحا في التأطير التربوي؟ وأعلم، سيادة الرئيس، أن المدارس في المناطق الريفية التي لم تصبج جدرانها منذ زمن بعيد لم تجد معلما يستقبل تلاميذها الذين هبوا عن بكرة أبيهم في يوم فرحة الدخول المدرسي وهم ينتظرون إدماج ذلك الموظف المؤقت الذي أصبح دائما بالنسبة إليهم. أيعقل، سيادة الرئيس، أن نستقبل الدخول المدرسي في أربع عشرة (14) ولاية، وأية ولايات من حيث أهمية القطاع، دون مدير التربية؟

أما فيما يخص المنشآت الأساسية والأشغال الكبرى فلم يتطرق مشروع البرنامج...

الرئيس: أشكر السيد يوسف ناحت، وأحيل الكلمة إلى السيد مخلوف بن عمر.

السيد مخلوف بن عمر: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
ضيوفنا الكرام من رجال إعلام وإطارات،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وها نحن اليوم نعيد الكرة لنؤكد مطالبتنا بالشفافية والانفتاح على ممثلي الشعب، ونؤكد أن الإبقاء على الوضع الراهن أو تغيير كل شيء، ليس حلا. بل لا بد من الشفافية في تسيير الشؤون العامة أمام المواطنين وممثليهم، وأفتح قوسا لأؤكد ما ذهب إليه زملائي في الدائرة الانتخابية للمطالبة رسميا بالإطلاع على تقرير المفتشية العامة للمالية حتى تكون الأمور شفافة فعلا. ونؤكد، سيدي، أننا وطنيون ومن دعاة جزائر واحدة وموحدة وموحدة، وذلك لا يمنعنا من المطالبة بالعدل بين مختلف المناطق والولايات.

إننا نرفض أن تعرف أية ولاية من 1 إلى 48 لعدم استقرار متواصل، كتلك التي تعاقب عليها لمدة 3 سنوات 5 ولاية ووالي بالنيابة وعدة مدراء ونفس الشيء بالنسبة إلى التعيين، وكأننا في حقل تجارب، وهذا الأمر لا يليق بأية ولاية من ولايات الجزائر. وأقول ذلك من منطلق الغيرة على بلادنا وعلمنا.

والحمد لله أن السيد وزير الداخلية قد سمع من الزملاء وكذا رئيس الحكومة. هذا وقد لاحظ السيد وزير الداخلية ما تعانيه ولاية معسكر من تخلف أثناء زيارته لها، فلا داعي للتفصيل؛ مع العلم أن رئيس الحكومة السابق قد برمج زيارة، وبدأ الاستعداد لاستقباله بترميم الطرقات وطلاء الجدران، وهي كما تعلمون وللأسف الشديد، تقاليد عندنا، ولعل السيد رئيس الحكومة الحالية يتكرم علينا بزيارة، عندئذ ستطرح هذه المشاكل.

لكن عندما أقرأ في البرنامج حديثا عن المياه وأجد: "ذكرا للمنطقة الوهرانية"، وقد ذكرت 3 أو 4 ولايات واعتبرت ولاية واحدة مهمة، ويقتصر دورها على امداد جاراتها بالماء، ثم الحديث عن الماء في مستغانم وأرزو وهران، وهي مسائل وطنية مذكورة في البرنامج على كل

انطلاقا من المسؤولية الملقاة على عاتقي كنائب وفي مطالب الشعب وطموحاته.

انطلاقا مما دأبت عليه في حركة مجتمع السلم من دعوة إلى الخير والسلم والمصالحة وتعميق الوثام وتكريسه.

انطلاقا من تنسيق مستمر بين نواب الدائرة الانتخابية، أجدني أؤمن الكثير من المعاني النبيلة التي تضمنها المشروع الذي بين أيدينا، ونظرا إلى قناعتنا بأن أزمنا ليست أزمة برامج ونصوص، فإننا نؤكد أن المحك الحقيقي هو الميدان. فتمنياتنا لكم ودعواتنا بالتوفيق، وستجدوننا حينئذ مؤيدين ومجندين لخدمة المصلحة العامة، كل في حدود صلاحياته الدستورية.

كما أؤمن خصوصا تأكيد السيد رئيس الحكومة على مكافحة التصرفات الريعية ونبر الأخلاقية والطفيلية، مع الرغبة في إشراك المنتخبين من المقام الوطني في ذلك وفي متابعة تنفيذ برنامج الحكومة ميدانيا.

وأؤمن كذلك السهر على إيلاء العناية للتظلمات التي يرفعها المواطن ضد تجاوزات الإدارة والرد عليها.

أؤمن هذا، وأدعو إلى تحسين هذا الأداء لأننا وجدنا في بعض الأحيان ما يناقض ذلك، وجدنا أن نواب الأمة يتحركون حينما في هذا الإتجاه ويرفعون الملاحظات والاقتراحات، لكنها لا تلقى العناية اللائقة حتى وإن تحركوا مجتمعين، مع أنهم لا يريدون سوى حمل هموم المواطنين، لا يدفعهم في ذلك غير مصلحة ولايتهم، ومن ثم مصلحة وطنهم.

حينما ظهرت إرهابات أزمة في ولاية ما، تحدث بعض الزملاء التابعين لدائرة انتخابية وأقصد ولاية معسكر عن تحركاتهم وتنديدهم مثلما فعل زملاء آخرون في ولايات أخرى لمحاربة الفساد وكشف المتلاعبين بالأموال العمومية، وتكلمنا من هذا المنبر، وتكلمنا قبل ذلك، وأشهرنا المراسلات والمقالات، ولكن "تقول أو لاتقول"!

إن أسباب الأزمة، سيدي الرئيس، ماتزال ماثلة اجتماعيا والعبرة فيما يجب أن يكون لافيما هو واقع وكائن، وبغض النظر عن لغة الأرقام والمدة التي يتطلبها تنفيذ البرنامج أقول:

إن التجربة بينت أن المواقع التي تخليها الحكومة لا يملؤها أحد وبالتالي فإن الاستمرار في تفكيك القطاع العام والاستغراق في خوصصة غامضة لم يظهر من نتائجها ما يريح ويحتاج إلى وقفة مسؤولة وجدية من نتائجها وتقييم موضوعي واضح، حتى نتفادى تقلبات غير محسوبة العواقب قد تجلب مظالم تصير مع الزمن غير محتملة ولا مغتفرة أخلاقيا خاصة ونحن على أبواب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC".

إن البلدان الصناعية المتقدمة تتعامل مع الاقتصاد العالمي من موقع قوي ومؤثر. فهل في ظل ضعف مرحلة النمو الاقتصادي ببلادنا نستبشر بانضمامنا إلى هذا الفضاء؟ فهل عند الحكومة تصور واضح يجعل لهذا الانضمام مضمونا تنمويا مفيدا للمجتمع، أقصد مدى فاعليته في زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي؟

وعن الأمن الغذائي المرهون أساسا باستقرار الفلاح أقول: إن غياب إطار قانوني واضح وصريح يحميه من التقلبات الإدارية المفاجئة عطل الأداء الفلاحي، إنه وإلى يومنا هذا لا يوجد تحديد للوعاء العقاري للأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة ولا مسح كامل لها، ولا تسوية للعقود الإدارية المجمدة.

والمطلوب هو إقامة علاقة قانونية دائمة وقوية بين الملكية من جهة وبين المستثمر والأرض التي يكلف باستصلاحها من جهة أخرى، مع تسوية كل المنازعات القائمة حاليا في أسرع الآجال.

بخصوص تطوير العنصر البشري، وعن موضوع التربية والتكوين والبحث العلمي؛ وللتذكير لقد ضرب بلدية عين البيضاء "المحجور" أي البرد؛ وهي في وضع المنكوبة، إذ

حال، وتحدثوا عن "فرقار" الذي سمي في البرنامج "فرادة" فحتى التسمية ليست دقيقة وباللغتين أيضا ! لم أفهم، هل هذا تجاهل أم ماذا؟ اللهم إلا إذا تعلق الأمر بسد جديد سيستورد لنا !

يعد توزيع الثروات بالعدل مطلبيا أساسيا، ولذلك لا بد من الحديث عن ترشيد استعمال عائدات النفط بكل شفافية بعيدا عن الطابوهات والمزايدة، آخذين بعين الاعتبار مصلحة الدولة والمطالب الاجتماعية الملحة للمواطن الذي ما يزال ينتظر زيادة في الأجور، تلقى بصددها شبه وعد، فهل سيكون ذلك وعد ثم حقيقة؟

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد مخلوف بن عمر، وأحيل الكلمة إلى السيد هاملي العمري.

السيد هاملي العمري: بسم الله الرحمن الرحيم.

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته. أتمنى كل التوفيق لرئيس الحكومة وطاقمه والاستقرار الذي يعينه على حسن أداء الرسالة، وهي ليست سهلة ولكن الرجال بمآثرهم، ولذلك أقول سيدي الرئيس: فكن رجلا إن أتوا بعده يقولون مرّ، وهذا الأثر.

إننا بحاجة إلى تحويل علامات استفهام كثيرة إلى نقاط ضوء تضيء وتوضح المسار أو تصححه، فتضميد الجراح الجسدية والمعنوية لسنوات الخراب التسع وإعادة زرع الأمل في المستقبل في النفوس، يتطلب معرفة جيدة بواقع البلاد وتصورا عميقا لمختلف التيارات التي تموج في المجتمع وقدرة كبيرة على اختيار رجال المرحلة، بالإضافة إلى التمتع الكامل بالإرادة الثابتة في تطبيق القرارات على أرض الواقع، والتي قد لاتعجب بالضرورة الجميع، ولكنها تستجيب يقينا لتطلعات عموم الشعب وأغلبيته حتى لا يكون هناك تماذي في إبداء الاحتقار لهذا الشعب أو الاستخفاف بمشاعر أبنائه.

إن لغتنا العربية هي الخيط الذي ننسج به رداء التكافل والوئام، وإننا لا نطالب بأكثر من أن نحترم ذلك عملا بمواد الدستور 2 و3 و9، فلا نضيع خيط النسيج ولا نهمل اسمنت المجتمع، فمنع بذلك التماادي في احتقار أغلبية هذا الشعب.

وإيكم مجموعة من النقاط أسجلها كمطالب هي:

- ضرورة العمل على استرجاع وثائق الثورة من الأرشيف الفرنسي باعتباره حق معترف به في القانون الدولي.

- ضرورة إحياء دور الدين في الحياة الاجتماعية...

الرئيس: أشكر السيد هاملي العمري، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مفلح.

السيد محمد مفلح: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

نهنيء أولاً الحكومة على تعيينها واستعدادها الكامل للمساهمة في تنفيذ مسار التجديد الوطني، وتحملها مسؤولية تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، وحرصها الشديد على إعداد مشروع برنامج يأخذ بعين الاعتبار تطلعات المواطنين، وذلك بتبنيها الصريح البعد الاجتماعي، الأمر الذي جعل مشروع هذا البرنامج باقتراحاته العملية محل إجماع كل الغيورين على المصالح العليا للبلاد والعاملين على إخراجها من أزمة طال أمدها.

السيد الرئيس: لقد تبيننا برنامج السيد رئيس الجمهورية والجميع يعلم أن كل القوى الأساسية في البلاد التزمت

سقطت حتى سقوف مدارسها والتلاميذ يعانون من جراء ذلك لحد الآن، أشير إلى أن عدم فتح مناصب عمل جديدة في قطاع التربية في وقت يزداد فيه عدد التلاميذ الملتحقين بالمدرسة وذلك بحجة عدم توفر اعتمادات مالية كافية بسبب الظروف الاقتصادية العامة للبلاد، هي استراتيجية فاشلة لها انعكاسات سلبية ووخيمة على الأمة برمتها.

فكيف نربي المواطن الصالح؟ ومن يربي المواطن الصالح؟

إننا نلاحظ رسالة براءة أطفال المدارس في تعاملها مع اللغة العربية بكل فصاحة، في حين يتكلم معه المسؤول أو المؤطر أو المنشط بلغة شارع هجينة معظمها فرنسي النطق، فمن هذا المرابي المغبون (بالمعنى اللغوي والشائع)، إذ لا يستطيع أن ينفع غيره من حار في أمر نفسه. وفي هذا الحال، ماذا يفيد تحسين الأجور أو رفعها، وهذا ما لم تذكره الحكومة، في الوقت الذي تغص فيه الأقسام بالتلاميذ، فوجب الانتباه، سيدي الرئيس، إلى ذلك.

بخصوص دعم الوئام المدني وتعزيز دولة القانون أسأل: من يحمي ثوابت الأمة من التلاعب والعبث؟ وأقصد بالعبث هنا، الانحلال الأخلاقي الرهيب الذي ساهمت في ترويجها التلفزة الرسمية والعمومية باستيرادها لكل قببح أخلاقي من الغرب، بدءاً بالإشهار العاري مرورا بحصص تعمق الأمية الحضارية وانتهاءً بنشاطات ترفيحية تترجم التغريب الثقافي، في حين تمنع الفضيلة ويحاصر صاحب البرنامج الهادف. للعلم، فإن القضايا الثقافية لم تكن يوما موضوع نقاش معمق وجاد بين السلطة والمثقفين مثل القضايا الاقتصادية والسياسية سابقا.

فلو عملت الوزارة مثلا على تذليل مبدأ الاختلاف كفضاء ثقافي للمناقشة لما مررنا إلى الألفية الثالثة على جسر من الدم والتفكك دون أن نبني ثقافتنا بناء صحيحا. إن ديننا هو قوة واسمنت تماسك نسيج المجتمع الجزائري،

تحسين القدرة الشرائية للمواطنين بصفة ملموسة، يجب الإشارة إلى الوضعية الاجتماعية السيئة لكل العمال والفئات المحرومة، وعليه نلح على ضرورة دراسة قضية الأجور التي تبقى من أهم القضايا المطروحة، حالياً والواجب معالجتها.

السيد الرئيس، تواجه البلاد اليوم الفقر الثقافي منذ تخلي الدولة عن دعمها للثقافة وتركها عرضة لاقتصاد السوق، الذي لا يمكن أن تكون فيه للثقافة مكانة لائقة إذا لم تتدخل الدولة بتبنيها لانشغالات المثقفين والمعنيين بالإنتاج الثقافي والفني.

ولهذا، أصبح تنصيب لجنة وطنية لمعالجة المسألة الثقافية أكثر من ضرورة للحد من ظاهرة الفراغ الثقافي التي سادت الحياة العامة، حيث أظهر معرض الكتاب مثلاً، رغم الاهتمام به والإقبال الكبير عليه حقيقة مرة تمثلت في عجز المواطن على إقتناء الكتاب المعروف بسبب ارتفاع سعره وضعف القدرة الشرائية للمواطن.

وبالمناسبة، نشمن قرار السيد رئيس الجمهورية بإنشاء لجنة وطنية لتطوير حركة النشر، ملياً بذلك آمال الكتاب والناشرين في إيجاد إطار رسمي لدراسة هموم الوضع الحالي، خدمة للقراء المتعطشين للثقافة.

السيد الرئيس، فيما يخص الخريطة الجامعية، أنبه إلى أنه رغم القرار الخاص بإنشاء المركز الجامعي بغليزان سنة 1998، إلا أنه لم يتم فتحه وينتظر من الوزارة المعنية التفكك به تخفيفاً للضغط على جامعتي وهران ومستغانم.

السيد الرئيس، لقد أسعدتنا كثيراً المبادرة المتعلقة بعقد ندوة وطنية لمكافحة الفقر ونتمنى أن يتم عقدها في أقرب الآجال، لأن الفقر المتفشي في مناطق عديدة للبلاد تولدت عنه انحرافات متعددة وأفات اجتماعية، انتشرت بدرجة تندر بالخطر الاجتماعي إذا لم نسارع إلى تبني إستراتيجية وطنية لاحتواء مظاهر الفقر كما جاء في برنامج الحكومة.

بنفس الموقف، وقد صرحت بذلك مرارا، وسعت فعلا ضمن إطار الائتلاف إلى تحقيق محاوره، منها سياسة الوثام التي سمحت بتعزيز السلم والانطلاق في مرحلة جديدة، وهي مرحلة مساعدة على تطبيق برنامج يتماشى وطموح الشعب في تنمية اقتصادية متوازنة وتحسين ظروف معيشته. وفي هذا الظرف أعدت الحكومة مشروع هذا البرنامج وكانت موضوعية في طرحها الذي أكدت فيه على أن المكاسب المحققة ومنها الوثام المدني، ستبقى هشة ما لم يتم التكفل بالأسباب الحقيقية للأزمة، كما كانت واقعية في معالجتها للقضايا الأساسية متعددة عن كل الضغوط الرامية إلى عرقلة مسيرة التجديد الوطني.

السيد الرئيس، نشير في المجال الاقتصادي إلى أن النسيج الصناعي قد قضت عليه الإجراءات الارتجالية التي اتخذت في مستوى مؤسسات عديدة.

وقد شخص مشروع برنامج الحكومة وبكل واقعية، الوضعية أو الكارثة الاقتصادية التي يعيشها القطاع الصناعي، خاصة عملية حل المؤسسات التي أدت إلى إنشاء شركات أجراء " ميتة". لذا نلح على الحكومة تسوية عقود ملكية هذه الشركات مع تطهير ديونها. ونؤكد أيضا على ضرورة ترشيد عملية الخصخصة ومعالجة هذا الملف الشائك في إطار الشفافية الضامنة للرقابة الشعبية مراعاة لمصلحة البلاد وحفاظا على مناصب الشغل وحقوق العمال.

أما عن قطاع الفلاحة، فيجب أن توجه الجهود نحو استصلاح الأراضي الخصبة الموجودة بشمال البلاد والمتضررة من الملوحة وغيرها من المخاطر الطبيعية.

وهنا نشمن اهتمام الحكومة بإنجاز هياكل جديدة للري، فولاية غليزان مثلاً تتوفر على إمكانات طبيعية عديدة، ستمكن البلاد من توفير موارد مائية هامة، إذا ما تمت برمجة سدود جديدة.

سيدي الرئيس، في إطار عمل الحكومة الرامي إلى

المواطن، بل تعطيل التنمية برمتها. وأخص بالذكر البيروقراطية، لماذا؟ لأنها تشجع الرشوة والمحسوبية والآفات المعطلة للتنمية، وهي التي تركت المواطن يئس ويفقد الأمل في كل إصلاح، وفقدت الثقة بين الشعب والإدارة التي أصبحت شبها يطارد المواطن بدل من أن تكون مصدر تسهيلات وفرج.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، أتمنى وأنتم على رأس هذه الحكومة أن تقوموا بواجبكم نحو هذا الداء الخبيث الذي فتك بإدارتنا، وأن يجد المواطن فيكم أمل الإصلاح الفعلي والعملي العاجل. ومن جملة ما أتمنه في مشروع برنامجكم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، ما جاء عن الحماية الاجتماعية، كما ألفت انتباهكم إلى المؤسسات الاجتماعية التي لم تعد تؤدي دورها، اللهم إلا القليل أو النادر منها، فلا الوسائل البشرية أو المادية أو المعنوية قادرة على ذلك، إذ أصبحت مراكز إعادة التربية مأوى للمبيت فحسب، وأخص بالذكر مراكز إعادة التربية للفتيات القصر، التي تتخرج منها الفتاة وتترك للشارع مصابة بأمراض نفسية وجسدية وجنسية خطيرة جدا، مما يتطلب منا التفاتة جدية وعملية لتطوير أداء هذه المراكز وإعادة النظر في طريقة تسييرها وتنظيمها والقائمين عليها.

سيدي الرئيس، من خلال الاطلاع على مشروع برنامجكم نلمس نية بناء دولة القانون والحضارة، ولا يكون ذلك طبعا، إلا بشعب قوي ومثقف ومتخلق، ودون شك، تلاحظون تدني الأخلاق وانتشار الآفات لدى الشباب، ذكورا وإناثا، منها المخدرات وغيرها من الانحرافات الخطيرة التي تهدم المجتمع. لهذا ينبغي، سيدي الرئيس، إيلاء الأولوية للحد من هذه الآفات ومعالجتها بكل الوسائل المادية والمعنوية والعلمية. وبالمناسبة أثنى على ما قام به المجلس الشعبي الولائي لولاية وهران عندما تناولت لجنة الثقافة والشؤون الاجتماعية هذا الموضوع بكل عناية وقدمت حلولا، ينبغي أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار مثلما فعلته الولاية.

ولا يمكن القضاء على البطالة أو الحد من نسبتها المتفاقمة إلا بوضع آليات واضحة لتسيير الشغل الذي أنشئت له مؤسسات عديدة هي اليوم جامدة أو مغيبة عن أداء صلاحياتها القانونية.

السيد الرئيس، بعد هذه المساهمة، نقول للسيد رئيس الحكومة وزميلنا بالأمس واليوم وغدا، إن برنامج حكومتكم سيحظى بالدعم الكامل...

الرئيس: أشكر السيد محمد مفلح، وأحيل الكلمة إلى السيدة عائشة بلحجار.

السيدة عائشة بلحجار: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة نساء ورجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ بتقديم التهاني للسيد رئيس الحكومة وطاقتها على توليهم هذه المهمة الثقيلة التي نتمنى لهم التوفيق في أدائها.

سيدي الرئيس، لقد جاء تعيينكم على رأس الحكومة أو على رأس الجهاز التنفيذي في مرحلة والبلاد ليست في حاجة إلى وضع برامج في مستوى متطلبات الترقية والخروج من الأزمة فحسب، بل إلى إرادة وعزيمة لتحقيق البرامج على أرض الواقع بسرعة وحزم كبيرين.

سيدي الرئيس، ولكي لا أكون متشائمة وأقول تدني الأوضاع، أقول: إن الأوضاع تتراوح مكانها والزمن يمر، وهذا ليس في صالح البلاد والمواطن، فلطالما سمع المواطنون عن القضاء على داء خبيث يتمثل في البيروقراطية التي قد تكون سببا في تعطيل مصالح

زميلاتي زملائي النواب،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أبدأ من حيث انتهى السيد رئيس الحكومة خلال عرضه مشروع برنامجه بقوله، إنه متفتح للحوار، متمنيا ذلك من صميم قلبه، وأقول: إن الجزائر مرت بمراحل عسيرة تحصلت بعدها على مكاسب مقابل تضحيات جسام أذكر منها، مكسب الديمقراطية والتعددية السياسية وحرية التعبير، مما يستدعي الحفاظ عليها وتطويرها.

إننا نؤكد دوما في حركة النهضة على احترام الحقوق الفردية والجماعية وحرية التعبير مع السماع للرأي الآخر واحترامه والعمل على تجسيد مبدأ المشاركة في الحوار خاصة في أمهات قضايا البلاد، وأعني بذلك جميع الشركاء السياسيين، مما قد يوفر، لا محالة، الشروط الأساسية لتطوير الديمقراطية التي تعد مكسبا لنا ولكل الأجيال اللاحقة.

سيدي الرئيس، إن سياسة الخوصصة المتبناة في مشروع برنامج الحكومة باعتبارها حتمية لتحقيق النجاعة الاقتصادية، وإن كانت توحى من الجانب النظري أنها السبيل الأوحى للرفاهية والأزدهار الاقتصادي، إلا أننا نخشى في حركة النهضة أن يكون ذلك مغامرة مجهولة النتائج، خاصة إذا لم يتم التحكم في آلياتها ويحتاط لانعكاساتها على الفرد والمجتمع.

السيد الرئيس، إننا نشمن ما ورد في باب الإصلاح الإداري خاصة فيما يخص تحديث الإدارة العمومية قصد تدارك التأخر المتراكم والحد من انتشار ظاهرة البيروقراطية، وفي الوقت ذاته نشير إلى أن " الحفرة" واستغلال السلطة والنفوذ والرشوة، أصبحت من الممارسات اليومية في بعض الإدارات، مما ألحق الضرر بالمواطن إذ ما يزال التوظيف يتم بالمحاباة والرشوة إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى العراقيل البيروقراطية من قبل البنوك في تمويل مشاريع تشغيل الشباب.

هذا عن الشباب العادي الذي يتمتع بالصحة، أما عن فئة المعاقين بجميع أنواعها وشرائحها فإنها تحتاج منكم إلى وقفة خاصة وعناية أكبر، إذ نلاحظ أنه على عكس ما ينبغي أن يكون، لا تعكس وضعيتهم سواء الاجتماعية أو المادية صورة دولة في الألفية الثالثة وتمتلك ثروات بترولية وطبيعية. وأقترح هنا أن تعطى لهم أولوية في مجالات التشغيل والقروض، وإذا خصصت محلات للشغل فينبغي ألا تقصى هذه الفئة لأنه بقدر ما تبدو فئة المعاقين عبئا قد تكون فئة فعالة ومنتجة ولا يستغنى عنها في عملية التنمية الوطنية، دون أن ننسى تفعيل العمل الجمعي المهم بهذه الفئة.

سيدي رئيس الحكومة، إنني أتمن ما جاء في مشروع برنامجكم عن السكن الاجتماعي، خاصة عندما ذكرتم أنكم ستحرصون بشكل خاص على توجيهه في شفافية تامة لمن هو في حاجة إليه حقا.

لكن هل سيكفي العدد القليل من السكنات الاجتماعية من هم في أمس الحاجة إلى سقف يأويهم؟ ففي ولاية وهران مثلا التي تتوفر حاليا، كما تعلمون، على 106 سكن اجتماعي فحسب، مع أنها بلدية كبيرة يفوق عدد الطلبات بها سبعين إن لم أقل 100 ألف طلب، إلى درجة أن لجان توزيع السكن أصبحت ترفض القيام بعملية التوزيع خوفا من غضب المواطنين، مهما كانت العملية عادلة ونعذرهم على ذلك.

سيدي الرئيس، بالرغم من أزمة السكن الحالية، نلاحظ أن الأموال تصرف لتعقيد الأزمة، حيث شرع في بناء سكنات...

الرئيس: أشكر السيدة عائشة بلحجار، وأحيل الكلمة إلى السيد فيصل فارسي.

السيد فيصل فارسي: شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة وأعضاؤها،

مقارنة مع حجم الخدمات العديدة والمكلفة التي يقدمها.

3- التمسك بمبدأ الحوار مع كل شركاء القطاع قصد إيجاد الحلول اللازمة لكل النقائص.

4- إعادة الاعتبار والاهتمام بالعنصر البشري في المعادلة، من أساتذة وأطباء وممرضين ومستخدمين، خاصة ما تعلق بالجانب المادي؛ أي زيادة الرواتب تفاديا للنزيف البشري الذي لحق بجل مستشفياتنا.

السيد الرئيس، أرى ضرورة الإشارة إلى مشكلي الاكتظاظ والعجز الكامل عن التكفل بالمرضى الذين تعانيهما جل مراكز تصفية الدم لمرضى الكلى.

وما من شك، أن الجزائر تصرف ما لا يقل عن مليار ومائتي مليون سنتيم يوميا في هذا المجال.

لذا يجب التفكير جديا في إعادة دفع أو إنعاش عملية زرع الكلى، وينطبق نفس الأمر على مرضى قرنية العين، وعدد ملفاتهم محل انتظار، دون شك، وفي تزايد من سنة إلى أخرى.

ولا يخفى على أحد أن تكلفة عملية واحدة لزرع قرنية العين تساوي أربعمئة ألف فرنك فرنسي، فضلا عن إمكانية القيام بها داخل الوطن لتوفر الأخصائيين، إلا أن المشكل يكمن أساسا...

الرئيس: أشكر السيد فيصل فارسي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بيوض.

السيد أحمد بيوض: شكرا سيدي الرئيس.

نشكر بداية السيد الرئيس والمجلس على إنصافهما الأحرار من خلال الإعلان الرسمي عن تشكيل كتلتنا، ومن حسن حظنا أن كان ذلك أمام السيد رئيس الحكومة وطاقتها فشكرا للجميع.

سيدي الرئيس، أما عن قطاع البيئة، فأشير إلى أنه رغم ندرة ثروة الجزائر الغابية فقد تضررت هذه الصائفة بسبب الحرائق المتعددة التي أضرت مئات الهكتارات من الغابات ويدهمها خطر إختلال التوازن الإيكولوجي في بلادنا.

وعليه، ندعو إلى التفكير الجدي والسريع في وضع سياسة تشجير مستعجلة.

السيد الرئيس، وعن قطاع النقل، نشمّن ما جاء في مشروع برنامج الحكومة، خاصة ما تعلق بالمنشآت الأساسية والأشغال الكبرى واستكمال إنجاز خطوط السكك الحديدية الجديدة بهدف التنمية الاقتصادية الوطنية والمساهمة في فك العزلة عن بعض المناطق، أذكر منها مشروع السكك الحديدية الرابط بين ولايتي برج بوعريج والمسيلة الذي وصلت نسبة إنجازه إلى حوالي 80٪ ومنتظر القيام باللمسات الأخيرة، كي لا تذهب الأموال العمومية في مشاريع لا نهاية لها.

سيدي الرئيس، وبخصوص قطاع الصحة، أرى أن التدابير والإصلاحات الواردة في مشروع برنامج الحكومة مقبولة وباتت ضرورة ملحة لا مناص منها، أذكر منها مراجعة القانون 05/85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها مع العلم أن واقع مستشفياتنا متدهور جدا.

لقد رتبت المنظمة العالمية للصحة في تقريرها لسنة 2000 الجزائر في المرتبة 81 من بين 191 بلدا ينتمي إليها، وذلك نتيجة تدني الخدمات الصحية العامة.

وبهدف النهوض بهذا القطاع أقترح ما يأتي:

1- تصفية ديون المستشفيات الكبرى في الوطن (وهران، الجزائر، قسنطينة) حتى تتسنى لها الانطلاقة الفعالة.

2- تخصيص ميزانية معتبرة لقطاع الصحة العمومية

إن تغيير الحكومات عند المتفائلين علامة صحية وعند المخلصين نقد ذاتي للآليات ومناهج تطبيق البرنامج، ولسوء العلاقات الداخلية والاستحواذ والتنوع في مصادر القرار، في إطار برنامج واحد ووحيد لم يتغير. ويبقى احترامنا وتقديرنا كاملا للذي تقلد زمام الحكم في الماضي بكل مسؤولية وغادره بكل مسؤولية.

إن تعاقب الحكومات والرؤساء والمسؤولين والعشريات بكل ألوانها، هو من تاريخ هذه الأمة وتراثها وتجاربها، وإن أرادت فإنها تستطيع أن تصنع من الخطأ قوة ومن العثرة قفزة ومن الخسارة ربحا والتاريخ يدعونا للاعتبار.

فيما يخص الوثام، إن الوثام المدني هو مكسب إنساني حضاري من صنع جزائري، صنع لمصلحة واستقرار وطني وجهوي وعالمي، يحتاج من المؤسسات العالمية والأممية والحكومية والخيرية التثمين والمحافظة عليه وعلى نتائجه، ويجب التنويه به في هذه المؤسسات.

إن الوثام هو شرط أساسي لترقية الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، لكنه لا يكفي وحده دون القضاء على الرشوة السرطانية والبيروقراطية الجراثومية المزمنة.

بالنسبة إلى العدالة ولتحقيق أهداف البرنامج نقول:
أولا - إنها تحت مسؤولية وزير دولة وزير عدل محنك ومقتدر، زيادة على تجربة رائدة في ميدان العدل للوزير الأول، إنه لقاء بين الحكم والعدل،

ثانيا- إننا نطلب من الحكومة عرض توصيات لجنة إصلاح العدالة الموقرة التي وردت في البرنامج أمام المجلس الشعبي الوطني،

ثالثا- الاهتمام بصحة المساجين وإسناد المهمة إلى أطباء تم تكوينهم في طب المساجين،

رابعا- الفصل بين الأحداث والكبار، بإنشاء مؤسسات خاصة بالأحداث وإعطائهم تكويننا مدرسيا ومهنيا،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مرحبا بكم في هذا المجلس الموقر وأنتم أعظم قدرا وأرفع شأننا بعدما كنتم نائبنا معنا متواضعا في الجلسات والديجان.

إن برنامج هذه الحكومة المبني على الأصالة والعصرية ورفض التوقع والجمود، جاء مرة أخرى ليجسد أهداف البرنامج الرئاسي، ولن نتناقض معه في المبادئ والأهداف ولن نطرح شروطا مسبقة للتصويت عليه، من مزايدات في أسماء وزارية سميتموها أنتم أو كوطات من وزراء وولاية وسفراء، لأنني أظن أن حتى الأمل في ذلك من الباب الشرعي والعدل والمواطنة أصبح محظورا، مثلما يدور في أذهان الكثير من المواطنين الذين نعنيتهم، فقالوا، الحمد لله، إن بقيت المواطنة الأصلية مضمونة، والله خير وكيل.

لا نراود في ذلك، لأننا لم نفعل ذلك في السابق ولأننا نرغب في تجسيد الوثام المدني والمحافظة عليه وعلى نتائجه وديمومته واستثماره من أجل وحدة هذه الأمة، ورغبة منا في إشراك كل الجزائريين في تحمل المسؤولية وفق الدستور.

نحن مطمئنون على حكومة تحت رئاسة رجل عدل كفاء تربي في أحضان الجزائر العميقة وفي معهد الثورة. تبدو هذه الحكومة متناسقة، متكاملة كأنها متناقضة، لكنها حكومة واثم ستشهر الاتفاق وتبذد التفريق وتتجاوز الاختلاف وتكون في مستوى آمال الشعب. وأملنا أن تكون لها فعالية في التسيير، وتحترم الثوابت وتنطلق من معالجة الأزمة الأخلاقية التي أوصلتنا إلى الوضعية الصعبة التي نعيشها.

بالنسبة إلى السكن، إشراك المواطن في بناء السكنات بمنحه مساعدة مالية ومواد البناء وخاصة في الصحراء والأرياف، بدلا من إعطائه مساكن مبنية، كثيرا ما لا تتلائم والبيئة والصحة والعادات والتقاليد.

بالنسبة إلى الجامعة، نطلب عصرنة الجامعة بمنحها مساعدات مالية وبشرية، وكذا التكوين عن بعد، وإعطاء الفرصة لكل مثقف جزائري لكي يقدم ما يستطيع ولو من وراء البحر، كذا توأمة الجامعات سواء داخل الوطن أو خارجه، وعدم ربط التكوين في الجامعة بالشغل.

في مجال الصحة، متى يسن قانون محاربة التدخين؟ وإن تعسر ذلك، فمتى يسن قانون حماية غير المدخن الذي هو حق يدخل في حق حماية المواطن؟
في مجال الرياضة :

-إنشاء مدارس عليا في بعض الرياضات وخاصة مدرسة عليا لكرة القدم.

- إنشاء مخبر وطني لمراقبة تعاطي المنشطات لما لذلك من أثر سلبي على صحة الرياضي ولقمع الغش في النتائج، وتحضير الرياضة الجزائرية للقاءات دولية.

فيما يخص الجالية الجزائرية في الخارج، الاهتمام بالجالية خاصة العمال والطلبة والأسرى في سجون الدول الأجنبية وكذا المرضى الموجودين في المستشفيات الأجنبية.

سيدي الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة،

إننا نشتم كل ما جاء في هذا البرنامج ولن نستطيع في عجالة تقديم كل الملاحظات عن الآليات والوسائل والأولويات لكل القطاعات، وأؤكد لكم أنني مقتنع ومتفائل، لكن المواطن في غرداية مثلا سيقتنع بالمحسوس الذي سيحصل في كل أنحاء الجزائر، وخاصة في ولايته مثل إصلاح مجرى وادي غرداية الذي يبقى قبلة بيئية خطيرة ووجود الأخصائيين في المستشفى.

خامسا- إبعاد خطر المخدرات عن السجون وكذا الآفات الأخرى.

بالنسبة إلى الإدارة:

-نطلب سن قوانين أساسية كما سبق لنا أن طلبنا ذلك في بداية عهدتنا، وخاصة بالنسبة إلى الوالي ورئيس الدائرة.

- التفكير في وضع تنظيم إقليمي جديد، وإلغاء الدوائر أو الإنقاص من عددها مرحليا، مع رعاية التكوين الاجتماعي والثقافي والأسري والاقتصادي لولايات جدد.

- طرح قوانين الانتخابات مع إعادة النظر في النسبية التي جاءت بضعفاء ومختلين وانتهازيين داخل القوائم، بدل الكثير منهم انتماءاتهم الحزبية فأحدثوا اختلالات وشلل في الهيئات المنتخبة.

- إعطاء الحق للمجتمع المدني في الترشيح وإعادة النظر في الدوائر الانتخابية، لأن التقييم أعطى نتائج سلبية في التمثيل.

- إدماج المجتمع المدني في التخفيف من الآثار السلبية الاجتماعية للبيرالية، رغم أننا نرى في لبرالية الحكومة الحالية لبرالية اجتماعية. وحذار من إعادة تشكيل مستفيدي الإعانات عن طريق البرنامج الاجتماعي.

فيما يخص الأمن الغذائي، على المسؤولين والباحثين أن يفكروا في غذاء الجزائري وتغيير بعض عاداته الاستهلاكية لأهداف صحية وانتخابية، فهل يعقل أن تستهلك الجزائر ما تستهلكه حاليا من ملايين الأطنان من السم الأبيض المستورد، عفوا السكر، أو من القمح والخبز والعجين؟ كأنما نقول: إنا وجدنا أبائنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون". فلا بد من اتباع استراتيجية غذائية في الجزائر.

فيما يخص المياه، نطلب العقلنة في استهلاك المياه ولا أقول التقشف، وضع سياسة وطنية وجهوية للمحافظة على المياه وترويج ثقافة مائية.

سيدي الرئيس، نرى في حركة النهضة أنه لا مبرر لبقاء المرسوم التنفيذي 54/93، وقد لاحظتم، سيدي الرئيس، أن معظم متدخلي حركة النهضة كرروا هذا الطلب وسنكرره إلى أن يلغى هذا المرسوم.

ثانيا- نرى أنه لا مبرر للتهميش والإقصاء عند إسناد المسؤوليات، ولا مبرر للنيل من ثوابت الأمة التي تعد الإسمنت الذي يشد أفرادها، ولا مبرر للعنف اللفظي المستعمل من قبل البعض في الوقت الذي تضمد الأمة جراحها وتكفكف دموعها، ولا مبرر لعدم تنفيذ بعض أحكام العدالة التي حكمت على أصحابها بالبراءة.

سيدي الرئيس، يعد عدم تعرض البرنامج إلى دور الأحزاب السياسية في المساهمة في تكريس التعددية وثقافة الديمقراطية وترشيد العمل السياسي ونشر الوعي وترقية الحس المدني نقيصة، نتمنى ألا ينم عن إرادة التراجع عن مكسبي التعددية والديمقراطية اللذين ما فتئت حركة النهضة تناضل من أجلهما.

سيدي الرئيس، لقد أشار برنامج الحكومة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية المقترحة تهدف إلى تحقيق النمو في ظل اقتصاد يتصف بالفعالية والمردودية والتنوع، ويتميز ببعده الاجتماعي.

سيدي الرئيس، إنني متخوف، بكل صراحة، وذلك لغياب الضمانات الكافية والمقنعة، خاصة بعدما أقرتم في برنامجكم أن محاولات الإصلاح التي وضعت حيز التنفيذ منذ أكثر من عشر سنوات لم ترق إلى تطلعات الشعب.

إن الحركية الاقتصادية القادرة على الحصول على معدل نمو معتبر، والجميع يعرف أنه لا بد من تحقيق معدل نمو يساوي 6% أو أكثر على الأقل، وهذا غير موجود. ويأتي هذا النمو من البناء والفلاحة والمشاريع الكبرى.

لقد عبرنا عن تحفظاتنا وتخوفاتنا وقدمنا الكثير من الاقتراحات في السابق، خاصة فيما يخص ملفات

ونؤكد لكم في الختام أننا مع برنامج الرئيس ومع الصيغة التي قدمتموها لنا، ونحن معكم في اختيار الرجال والآليات والأولويات ونراقب معكم النتائج، ولا نقول لكم كما قال بنو إسرائيل: «إذهب أنت وربك فقاتلا»، وإنما نقول لكم: إننا معكم رغم أننا لم ندع ولم نكلف ولكن وطينتنا وجزائرتنا تأبى غير ذلك. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد أحمد بيوض، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الحميد بولفغات.

السيد عبد الحميد بولفغات: بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الصحفيين،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهنئ أولا السيد علي بن فليس وفريقه الحكومي على

هذه المسؤولية وأتمنى للجميع التوفيق والسداد.

سيدي الرئيس، لاحظت أثناء دراستي جميع فصول برنامج

الحكومة قلة التناسق والانسجام، حيث غاب تشخيص

وضعية بعض القطاعات على الرغم من أهميتها، وأشير

أساسا إلى الجانب الاقتصادي مما يصعب على النائب

تقديم المقترح الأنسب.

سيدي الرئيس، إننا نشاطركم الرأي فيما ذكرتموه خلال

تقديمكم البرنامج، أن المتوخى من الوئام المدني بمفهومه

الأوسع هو السلم، الذي لا تقوم من دونه قائمة لأي شيء.

ومن هذا المنطلق لا بد لأية سياسة ترسم سواء أكانت في

المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي

أو الإعلامي أو التربوي، أن تدعم الوئام المدني وتعمقه

ضمن مسعى المصالحة الوطنية، وألا يصدر من هذه

السياسات ما يعكر صفو هذا الوئام المدني.

الرئيس: أشكر السيد عبد الحميد بولفحات، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مياد.

السيد محمد مياد: شكرًا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يعتبر برنامج الحكومة المعروض علينا اليوم للنقاش حدثًا بارزًا في حياة الشعب الجزائري وتصورا شاملا لحل الأزمة الجزائرية بكل أبعادها، إذ يطرح مخططا متكاملًا لمعالجتها والنهوض بالأمة نحو مستقبل واعد في ظل تقدم علمي وتطور تكنولوجي هائل ما فتى يزيد من اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والتي ماتزال في طور النمو. وقد سجلت أثناء اطلاعي على البرنامج جملة من الانطباعات هي:

1- الوثام المدني، إننا نعبر من أعماق قلوبنا، عن ارتياحنا للقرار الشجاع الذي اتخذته فخامة رئيس الجمهورية الخاص بالمصالحة الوطنية وقانون الوثام المدني الذي لقي دعما واسعا لدى الطبقات السياسية وكافة شرائح المجتمع، وهذا لحماية أرواح الأبرياء وإرساء دعائم الأمن والطمأنينة في نفوس أبناء الشعب.

سيدي الرئيس، ليس السلم والوثام المدني مجرد قانون وإنما هما ثقافة وسلوك يومي في معاملاتنا، لا بد أن نرسخهما ونعطيها طابع الاستمرارية والدوام حتى نرسخ ثقافة التآخي والحوار والتعايش والحفاظ على حقوق الإنسان والمواطن ومكتسبات الدولة.

إننا نطمح إلى دولة جزائرية قوية وحديثة ومتطورة وتعددية وديمقراطية في إطار مبادئنا الدستورية، حيث نطمح إلى جيش وطني شعبي عصري محترف، واقتصاد حر ومتطور وتنافسي، وإعلام حر ومتعدد وشفاف، وإدارة

الاستثمار والخصوصية والسياسيتين المالية والطاقوية. وقد أعجبنا تصريحكم الذي جاء فيه أنكم متفتحون على الحوار، لأننا طالبنا في حركة النهضة في الماضي والآن، وسنطالب في المستقبل بتكثيف التشاور بين الشركاء في كل القضايا ذات الصلة بواقع البلاد ومستقبلها، لكي يساهم الجميع في تحمل مسؤولياته كاملة لإخراج البلاد من أزمتها.

سيدي الرئيس، تواجه هذه الحكومة كسابقاتها معضلة كبيرة تتمثل في عدم مصداقية الأرقام والمؤشرات والإحصاءات التي من دونها لا يمكن أن نتوقع أو نخطط أو نبرمج أو نستشرف المستقبل.

وعليه، تكمن أولوية الحكومة في البحث عن مصداقية الأرقام، ويات من الضروري إيجاد مؤسسة مستقلة تعطي لها كل الإمكانيات المادية والبشرية لتتمكن من فك هذه المعضلة، حيث يصبح الطعن في الأرقام عبثا.

سيدي الرئيس، من أجل رفع الغبن عن الريف ومواطني المناطق المحرومة، يجب على الحكومة أن تولي اهتماما كبيرا بالتنمية المحلية، وذلك من خلال شق الطرقات والإنارة الريفية وتوصيل الغاز الطبيعي والماء الشروب وإنشاء قنوات صرف المياه والمدارس والمستوصفات. وهذا ما وقفت عليه كتلة حركة النهضة عند نزولها الميداني الذي شمل 34 ولاية إلى حد الآن.

سيدي الرئيس، إذا كان البحث العلمي لا يتطور إلا بتوفر الحد الأدنى من الحركة الاقتصادية والاجتماعية، لأننا لا يمكن أن نتصور بحثا علميا معزولا عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي. ونظرا إلى ضعف وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب على الدولة في هذه المرحلة أن تدعم وبشكل كبير هذا القطاع، لأننا لا نتصور إنعاشا اقتصاديا دون تطوير البحث العلمي وبالخصوص التطبيقي...

التكنولوجية وقطاعات الفلاحة والصناعة والبناء لفائدة كل مناطق البلاد من خلال تصور متكامل واستخدام أمثل للموارد الوطنية. وباعتبار الفلاحة محورا إنمائيا أساسيا مع مختلف القطاعات، يجب إعطاء الأولوية لهذا القطاع الحساس على نطاق واسع مما سيمكن من إنجاح السياسة الفلاحية تجاه الريف، وتوفير كل عوامل الاستقرار والتنمية الضرورية لتثبيت سكانه، والمساهمة على المدى البعيد في انتشار جغرافي أحسن للسكان، والشروع التدريجي في تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية الغذائية للخارج.

كما نطلب من السيد رئيس الحكومة السهر على تسوية الوضعية القانونية للأراضي الفلاحية العمومية بالإبقاء على ملكية الدولة واعتماد نظام الامتياز للمستغلين الشرعيين بشروط وترتيبات تضمن المحافظة على الأراضي الفلاحية.

إن الخوصصة وسيلة اقتصادية ومالية ترمي إلى توفير شروط المردودية في إطار المنافسة الحرة للمؤسسات الاقتصادية. ولهذا يجب إعطاء هذا البعد الاقتصادي طابع الشفافية والوضوح، والمحافظة على المصلحة العامة والحرص على التقويم والمتابعة في إطار منظم ويجب على الدولة أن تسهر على ترقية الصناعات التحويلية والصغيرة والمتوسطة وتطويرها وتشجيع الصناعات الحرفية والتقليدية، مع عصنة أدوات الإنتاج وإعادة تأهيل النسيج الصناعي والمحافظة على البيئة ومحاربة التلوث المختلف الأوجه، وضرورة التركيز على الصناعة الدقيقة والإستراتيجية التي يحتاجها الدفاع الوطني لتقليل التبعية في هذا الميدان.

إن الأوضاع الاجتماعية المتردية التي تعيشها البلاد، تفرض على الدولة أن تلعب دورا أساسيا في ترقية السكن عن طريق قنوات متنوعة قصد تلبية حاجات المواطنين حسب صيغ متعددة تلائم اختلاف الطلب وتفاوت مداخيل فئات المجتمع، ويجب أن يحظى السكن الاجتماعي في هذا المجال بحصة معتبرة وعادلة في توزيعه، وأن تكون

عصرية محايدة، وقضاء مستقل وعادل للوصول إلى إقامة عدالة قادرة على أداء الدور المناط بها دستوريا، وهذا لا يتأتى إلا بحماية القاضي من كل الضغوط والتدخلات التي تعيق مهنته النبيلة، وإعطاء دفع قوي لإصلاح المنظومة القضائية.

تعتبر المنظومة التربوية الوسيلة والهدف المفضلين لتحقيق دولة قوية مبنية على القانون واحترام الحريات الفردية والجماعية والتوفيق بين احترام الأصالة ومقتضيات العصر، كما يجب إبعاد المدرسة الجزائرية عن أخطار التسييس والمناورات الحزبية والسياسوية، والسهر على إصلاح ملف المنظومة التربوية باعتباره مشروع مجتمع، يضطلع به الجميع مع دعم ديمقراطية التعليم ومجانيته وتكريسها عملا بمبدأ تكافؤ الفرص وعدم المغامرة بخصوصية المدرسة.

2- العدالة الاجتماعية، إن العدالة الاجتماعية طبيعية، سيدي الرئيس، لحماية الفرد والجماعة وتماسك الشعب، وبهذا الخصوص نسجل معاناة الفئات الاجتماعية المحرومة وبروز مظاهر الفقر والحرمان والنزوح الريفي بسبب الفقر والإرهاب وغيرهما، بالإضافة إلى التشرد والعاهات وانتشار البطالة والمخدرات وتدهور المستوى المعيشي لفئة العاملين. ولهذا أطلب من الحكومة العناية الكاملة بهذه الفئات في إطار التضامن الوطني وإشراك كل الهيئات والفعاليات والجمعيات لإعطاء هذا البعد التضامني أهدافه الحقيقية باعتبار التضامن سمة طيبة نابعة وراسخة في أعماق الشعب الجزائري.

3- السياسة الاقتصادية، من أجل رفع مستوى معيشة المواطن الجزائري باستمرار، لا بد من اعتماد الأدوات الاقتصادية أساسا. ولن يتم ذلك إلا بالسعي الحثيث إلى توفير الشروط الضرورية للعودة إلى الاستثمار الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي الحقيقي والداعم، ومحاربة الربوع الطفيلية ضمن منظور تنمية شاملة ومتوازنة تشارك فيها كل القوى الحية في البلاد، وترتكز على الاستثمار الوطني أساسا والأجنبي تكميلا وذلك في الميادين

الصلاحيات المخول إياها حسب توجيهات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وتوسيع دائرة المبادرة لديهم ضمن برنامج الحكومة، والأمر ذاته بالنسبة إلى الوزير ومن يعملون تحت وصايته.

وعن قطاع التربية والتعليم، نشمن أيضا ما ورد في المشروع وإن بنى معلوم على مجهول، ونطلب بالحاح العناية بالمدارس خاصة الابتدائية، التي آل بعضها إلى وضع يمكن أن تسمى بكل إسم إلا مدرسة، وما شاهدته ببعض مدارس بلدية تارقالت بولاية سوق أهراس غني عن التعليق. كما نلح على تسوية الوضعية الإدارية للمعلمين والأساتذة بالفصل إيجابا أو سلبا.

وبالنسبة إلى البحث العلمي فنحن نشمن إنشاء وزارة منتدبة لذلك، ورغم أن ميزانية البحث هي الأضعف في العالم، فما يزيد الطين بلة أنها تصرف في أوجه السياحة لأشخاص هم والبحث العلمي خطان متوازيان.

أما عن الحماية الاجتماعية فيجدد التنبيه بل دق ناقوس خطر زوال الطبقة المتوسطة، التي يقع على عاتق الجميع بذل المساعي لإعادتها والمحافظة على بقائها، لأن في زوالها تهديد للديمقراطية وخطر على المجتمع.

وعن صناديق الضمان الاجتماعي فقد صارت أشبه بالدولة ذات الاستقلال الذاتي، مما يقتضي إعادة النظر في القوانين والمراسيم التي تحكمها، وعلى الخصوص مجالسها الإدارية والتمثيل النقابي تحديدا، إذ لا يعقل أن تكون هناك تعددية حزبية وأحادية نقابية.

كما أقترح توحيد الوصاية في القطاع دفعا للتضارب وتسهيلا للأداء وضمانا لانسجام القرار. ونرى أنه من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة إدماج العمال المفصولين والذين صدرت في حقهم أحكام قضائية تقضي بذلك، ويجب فضح الذين يتسترون وراء الإدارة لأغراض إيديولوجية قصد حرمان هؤلاء من أقوات عائلاتهم، الأمر الذي يفسد، دون شك، مسعى الوثام المدني.

له الأولوية في الإنجاز ورفع العوائق الإدارية والتمويلية التي تعترض المواطن لإنجاز مسكنه ذاتيا، وتوجيه عناية خاصة للسكن الريفي، والسكن التساهمي وترقيته وتوسيعه خاصة في المناطق الأكثر احتياجا.

أخيرا، عملا بمبدأ...

الرئيس: أشكر السيد محمد مياذ، السيد عزالدين بندي عبد الله تقدم بتدخل كتابي سيمكن السيد رئيس الحكومة من الاطلاع على مضمونه والرد على فحواه، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الوردى خلفاوي.

السيد محمد الوردى خلفاوي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أتجاوز المقدمة لأن الزملاء النواب قد تعرضوا لهذه التشخيصات، وأقول مباشرة: إن دولة القانون التي ينشدها الجميع ترتكز على مقومين أساسيين أولهما أن يطال القانون الجميع دون استثناء، لأن الاستثناء إذا دخل قاعدة أفسدها. فلا سلطة تعلوه ولا جهة تفلت من سلطانه، وثانيهما رجال دولة يتفانون في أداء واجباتهم بنزاهة وكفاءة.

إن هيبة الدولة لا تأتي بتوزيع التهم جزافا، التي صارت سلعة رائجة على ألسن الخطباء وصفحات الجرائد لتصفية الحسابات وضرب التجربة الديمقراطية الناشئة.

إن هيبة الدولة تتكرس بمحاسبة الجميع وتحميل كل شخص مسؤوليته كاملة، ولا نرى مانعا من نشر الأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن حتى وإن كانت بعض الإجراءات القانونية تمنع ذلك. ومن هذا المنطلق أثنى عاليا ما جاء في الكلمة التقديمية للسيد رئيس الحكومة، التي أورد فيها ضرورة انسجام الحكومة.

ويقتضي ذلك رفع كل الضغوط عن أعضاء الحكومة التي ترد من أطراف عديدة، حيث يؤدي الوزير مهامه وفق

الرئيس: أشكر السيد محمد الوردى خلفاوي، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم بزازي.

السيد بلقاسم بزازي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنئ بداية السيد علي بن فليس على تعيينه على رأس الحكومة، متمنيا له ولفريقه التوفيق والنجاح والسداد.

تقتصر مداخلتني على ما ورد في الجزء الأول من البرنامج تحت عنوان دعم اللواتم المدني وتعزيز دولة القانون.

سيدي الرئيس، من أجل تثمين الجهود المبذولة لاستعادة الوفاق والوئام وعودة العافية إلى جسم الأمة، وإقامة دولة تقوم على نظام حكم ديمقراطي تعددي عادل ومستقر، تتوفر فيه ضمانات الممارسة السياسية الحرة للجميع في إطار المبادئ المعلنة عنها في بيان أول نوفمبر، مع الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية ومنع مسخها أو تغريبها أو احتكارها أقول، من الضمانات الأساسية لنجاح المسعى العام للواتم المدني استكمال بعض الإجراءات التي من شأنها محو آثار الممارسات التي ميزت مرحلة الأزمة منها:

1- إلغاء المرسوم المشؤوم رقم 93-54.

2- رفع المظالم وتكريس الحقوق الأساسية وتوفير الحريات العامة الفردية والجماعية.

3- إعادة المطرودين من العمل بسبب آرائهم السياسية إلى مناصب عملهم.

4- العدل في توزيع الثروات وإسناد المسؤوليات.

5- فتح المجال الإعلامي على مختلف الآراء.

6- إعادة النظر في ما يسمى بالتحقيق الإداري بما يجعله يحمي المواطن من التعسفات التي حرمت في الكثير من المرات إطارات كفاءة من الترقيّة وتبوأ مناصب

أما في مجال الصحة فنقتراح توجيه أموال العلاج بالخارج إلى إقامة مصحات متخصصة وذلك من أجل وقف الابتزاز الأجنبي، حيث فاقت تكاليف إقامة المريض بالمستشفى ثمن الإقامة بفندق ذي خمس نجوم، مع تنوع التعامل في هذا المجال، خاصة مع الدول التي لها باع في بعض التخصصات، إذ ليس من الواجب أن نتعامل مع طرف بحد ذاته.

أما عن الفلاحة فأسجل دهشتي من رفض البنوك تمويل المشاريع الفلاحية، بما فيها البنوك المتخصصة (بنك الجزائر للتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية) في حين تمول مشاريع مزيفة تضر الاقتصاد الوطني والمعروفة باستيراد -استيراد، إذ لا تعني استقلاليتها أن تصير هذه الأخيرة دولة قائمة بذاتها لا تخضع لأي سلطان.

أما عن السياسة العمرانية فنشمن عناية الحكومة بها، ذلك أن مدننا على عراققتها وعلى خلاف مدن العالم لا تعبر عن أي ذوق أو انتماء حضاري. وعليه يجب فرض دفتر شروط يحدد كيفية إنشاء المساكن والمرافق العمومية، تراعى فيه خصائص المجتمع الجزائري وقيمه.

وعن الثقافة، ندعو إلى عدم حصرها في الفلكلور ورفع القيد الرسمي عنها، وهو ما نأمل من وجود معالي الوزير محي الدين عميمور على رأس هذه الوزارة. وبالمناسبة على الدولة حماية عقيدة المجتمع من استغلال البعض للظروف المادية للمجتمع لمساومة الناس في عقائدهم، من ذلك عقد مؤتمر تنصيري بأحد جهات الوطن، لأن الديمقراطية لا تعني المساس بمقدسات المجتمع، فأدعاء الديمقراطية يمنعون ظهور ما يخالف عقائدهم، ولا أدل على ذلك من طرد تلميذة مصرية من المدرسة الفرنسية بمصر وليس بفرنسا لكونها وضعت على رأسها ما يعرف بالخمار، وقبلها اهتزاز الدولة الفرنسية بكاملها لمجرد ارتداء فتاة الحجاب. وأتساءل - والتساؤل، موجه إلى السيد رئيس الحكومة- عن الجهات المرخصة لهذا النشاط والراعية له. أشكركم والسلام عليكم.

سيدي الرئيس، لا يمكن استرجاع ثقة المواطن المفقودة في عدالة بلاهه إلا إذا استعادت المؤسسة القضائية مصداقيتها كاملة.

إن الإدارة العمومية الموروثة عن العهد القديم ماتزال تعمل بوسائل قديمة، فلا هي قادرة على العمل المحايد الذي يخدم الشعب والبلاد ولا هي فهمت التحدي والتزمت بأجديات الإدارة الحديثة. وأضحت بيد الإدارة اليوم كل صلاحيات السلطات بشكل أو بآخر، وفي ظل هذا الوضع المتناقض تفشت مظاهر الرشوة والمحسوبية والجهوية، الأمر الذي دفع المواطن إلى النقمة عليها.

ومن هذا المنطلق، سيدي الرئيس، أصبح اليوم لزاما على بلدنا انتهاج سياسة التجديد والتغيير بإصلاح إداري جذري يقوم على تحديث مناهج العمل والتكوين المستمر والتضحية لتحقيق مصالح المواطنين والتكيف بعد ذلك مع التحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها البلاد.

سيدي الرئيس، إننا في حركة النهضة...

الرئيس: أشكر السيد بلقاسم بزازي، وأحيل الكلمة إلى السيد امحمد بوعزارة.

السيد امحمد بوعزارة: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

السيد رئيس الحكومة، لقد حملت الإشارات التي جاءت في تقديمكم لبرنامج الحكومة المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية دلالات واضحة على أن توجهكم الأساسي ينصب على المستقبل، وهو موقف نشمنه ونكبره فيكم لأن اجترار الماضي بكل مرارته بدل التوجه الجدي نحو الآفاق الرحبة للمستقبل، سيجعلنا خارج دائرة التاريخ وبعيدين عن ملاحقة الدول المتقدمة التي تتطور

نوعية، وذلك باستحداث معايير دقيقة وشفافة وعدم ربط النزاهة بعدم التحزب؛ أي أن الذي ينتمي إلى حزب ما أو حساسية معينة مرفوض، ويبقى يلازمه ذلك إلى أن يموت.

7- العمل مستقبلا على الاستقرار المؤسساتي للتفرغ لإحداث نقلة نحو التجديد، ذلك أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر في مصداقية الدولة ويعرض كل محاولات الإصلاح والخروج من الأزمة لمزيد من التعثر.

سيدي رئيس الحكومة، لقد ورد في البرنامج أن توطيد أركان دولة القانون، معناه دولة قوية وعادلة، ليس فيها من يعلو على القانون أو يفلت من سلطانه.

السيد الرئيس، يجب أن تركز هذه الدولة على مبادئ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء واحترام الدستور والقوانين والتنظيمات المتعلقة بالدفاع عن حقوق المواطن المدنية والسياسية ورعاية الحريات الفردية والجماعية.

غير أن هذه المبادئ تبقى مجرد شعارات على أرض الواقع، إذ لم يتحرر القاضي بعد من التدخلات في شؤونه والتضييق عليه في أداء مهامه وفق منطق العدالة.

وما تزال قراراته يشكك فيها ويستتهر بها وأحيانا لم تجد من ينفذها. وفي هذا المقام أنتهز الفرصة لأذكر السيد رئيس الحكومة بالذين برأت المحاكم ساحاتهم ولم يسمح لهم بالعودة إلى مناصب عملهم، وكان جواب السلطات الإدارية في الكثير من المرات أن الإدارة ليست ملزمة بتطبيق أحكام العدالة.

وقد استلمنا شكاوى من المواطنين أثناء نزولنا الميداني كنواب الحركة في ولايات شالمة وخنشلة وغرداية وتلمسان وغيرها، وما تزال شكاوى أخرى تصلنا يوميا، تطلب منا رفع هذه المظالم. وقد وعدناهم بتبليغها إلى السلطات المعنية وخصصنا مكتبا بمقر الحزب لاستقبال الشكاوى وتحويلها، وهذا جزء منها نحوله إلى فخامتكم.

القارئ في الوقت المناسب وفي أية نقطة من الوطن وحتى خارجه، مع دعم حرية الصحافة التي أصبحت مكسبا لا بديل عنه والتكفل بحل المشاكل الاجتماعية لفئات عريضة من الصحفيين والصحافيات، فإن قطاع الاتصال السمعي - البصري على عكس ذلك، ما يزال يعاني صعوبات شتى تحول دون جعله قادرا على المنافسة في ظل هذا الكم الهائل من القنوات الفضائية، ومحتوى الرسائل التي تبثها، والتي تكتسح بها كل يوم شرائح هامة من المجتمع.

وفي هذا الصدد مازلت سيدي رئيس الحكومة، متمسك برأيي الذي دفعت عنه مرارا وتكرارا داخل هذه القاعة وخارجها والمتمثل في الدعوة إلى إنشاء أكثر من قناة جزائرية، تتخصص كل واحدة في مجال معين لربط هذه الشريحة من المجتمع أو تلك، على غرار ما قامت به العديد من الدول الشقيقة والصديقة، حيث أثبتت التجارب والاستطلاعات الرأي العام والبحوث أن تعدد هذه القنوات كفيل بأن يجعل مختلف شرائح المجتمع مرتبطة بقنواتها الوطنية بل وملتصقة بها عكس الاكتفاء بقناة واحدة أو قناتين، حيث يصبح المجتمع عرضة للذوبان والانسلاخ بفعل العولمة الشاملة التي أصبحت تركز على البعد الاتصالي لتحقيق أهداف وغايات اقتصادية وتجارية وثقافية، تجعل شعوبا كثيرة بلا هوية ولا ثقافة ولا حضارة ولا مستقبل.

وقبل ذلك، أدعو الحكومة إلى الإسراع في إعداد منظومة قانونية رصينة ومتكاملة لضبط التعامل في حقل الاتصال السمعي - البصري لكي تجعل المنتسبين إليه يسيرون في السكة لا خارجها، ويعيشون في الزمن الجزائري ويسابقون في نفس الوقت الزمن العالمي بهذا السباق العالمي المعولم والمحموم.

3 - صندوق الجنوب، لقد أفضت في الحديث عنه مثلما أفاض الكثير من الزملاء. وباختصار أدعو الحكومة، ياسيدي رئيس الحكومة، أن تعجل بالتوظيف الحقيقي لأموال هذا الصندوق والتي تتجاوز الآن حسب التقديرات

بسرعة غير متناهية في عالم لا يرحم الضعفاء.
وتقتصر مداخلتني على النقاط الآتية:

1 - التعليم، لن أتحدث عن المنظومة التربوية التي هي الآن بين أيدي رجال التعليم والتربية والخبراء لمعالجة نقاط الضعف فيها، وليضعوا للأجيال الحالية والمقبلة معالم مدرسة عصرية وعالية الأداء كما جاء في تدخلكم. إن تحقيق ذلك الهدف، سيدي رئيس الحكومة، يتم أساسا بواسطة العنصر البشري المؤهل والكافي.

ومن هذا المنطلق، أضم صوتي إلى أصوات رجال التربية والتعليم والأولياء وأطلب من الحكومة التعجيل بإصدار قرارات جريئة لتجاوز العجز الذي تعانیه مؤسساتنا التعليمية خاصة بالأرياف، حيث تشير التقديرات إلى أن العجز المسجل في قطاع التربية والتعليم بجميع مراحلها يقدر بـ 24 ألف منصب، مما يتطلب الموافقة فورا وبصورة استثنائية اعتبارا من السنة الدراسية الحالية 2000-2001 على فتح 4000 منصب مالي كمرحلة أولى مثلما يقترح ذلك أهل الميدان أنفسهم. ويبدو هذا الرقم، سيدي رئيس الحكومة، ضئيلا إذا ما قورن بالخدمات النوعية الجليلة التي يقدمها رجال التربية والتعليم لفائدة الناشئة.

ويعد سد هذا العجز ضرورة خاصة بالنسبة إلى المؤسسات التعليمية والملحقات الثانوية الجديدة بعد أن قررت وزارة التربية الوطنية، مشكورة، خوض هذه التجربة مجددا، والتي يجب أن تكون نموذجا ناجحا لتجارب أخرى خصوصا بالنسبة إلى المناطق المحرومة والنائية.

2 - الاتصال، لقد أثبتت التجارب أن الأمم العظيمة لا تحيا بالخبز وحده وأن الغذاء الفكري والروحي عنصر أساسي وفاعل في حياة كل أمة من الأمم تنشده الرقي والازدهار، وتتطلع إلى أن تكون لها مكانة سامية بين أمم العالم. وإذا كانت الجزائر قد حققت أشواط معتبرة في حقل الإعلام المكتوب خاصة المستقل منه، الذي يتطلب الدعم والتشجيع بحوافز مكاملة تجعله يصل إلى

- أتمنى أن أرى اليوم الذي لا يأتي فيه المواطن ليقول: رفضت الإدارة تطبيق حكم العدالة الذي يقضي بعودتي إلى منصب عملي الذي سرحت منه تعسفا.

- أتمنى أن أرى اليوم الذي لا يأتي فيه المواطن ليقول: ما يزال ولدي في عداد المفقودين ولا أعلم إن كان على قيد الحياة أم أصبح في عداد الموتى.

- أتمنى أن يبلغ الوثام المدني مداه ويصل إلى منتهاه لأنه، في نظري، لم يتعلق بالعفو الشامل وعودة المسلحين إلى بيوتهم بعد 13 جانفي 2000. لقد طالت المدة نسبيا على الذين ضاقت بهم وبعائلاتهم سبل المعيشة، لكونهم طردوا من عملهم بشبهة لم يستطع جهاز العدالة أن يدينهم بها ولم يجرمهم أصلا، فأصبح بعضهم يقول: لو كنا من الجماعات المسلحة لكان حالنا أحسن الآن ولاستفدنا مع من استفاد من إجراءات قانون الوثام المدني وهذه سابقة غير طيبة.

سيدي رئيس الحكومة، يتصل بي مواطنون كثيرون من أصناف ما ذكرت في ولاية عنابة التي أمثلها ومن ولايات أخرى، وكنت بعد صدور قانون الوثام المدني ونهاية أجل سريانه أصبرهم بقولي، إن الأمور ستأتي تباعا والأولوية الآن لانجاح القانون ضمن المسعى العام المتجه إلى المصالحة الوطنية وأنه سينظر في الملفات والطعون وسيأخذ كل واحد منكم حقه، ولكنني أجد نفسي اليوم غير قادر على إقناع من يتلظى وأولاده بالجوع والعراء والحرمان بجدوى وثام مدني استفاده المسلحون وسلطت عليه هو وأهله عقوبة بفعل، كما قلت، لم يجرمه القانون.

وأود هنا أن أذكر أنني أمثل الشعب لدى السلطة بنقل انشغالاته والدفاع عن قضاياها ولا أمثل السلطة عند الشعب بتبرير تأخرها ومماطلتها وتردها.

سيدي رئيس الحكومة المحترم،
يخلو برنامجكم من ذكر المساهمة المسجدية في تطوير

الأولية لأسعار المحروقات مبلغ العشرة ملايين من الدينارات، كما أدعوها إلى:

1 - الإسراع في إنشاء هيئة تحت سلطة رئيس الحكومة مباشرة للسهر على التحكم في موارد الصندوق وتوجيه استثمارها في مشاريع هامة كمشروع السكك الحديدية، وتوسيع نطاق هذا المشروع ليشمل...

الرئيس: أشكر السيد امحمد بوعزارة، وأحيل الكلمة إلى السيد حمزة سالم .

السيد حمزة سالم: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة وطاقتها،

السيدات والسادة النواب،

نساء الإعلام ورجاله،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد وردت في مقدمة البرنامج فقرة جميلة جدا، أجد فيها نضال حركة النهضة منذ بداية الأزمة في مطلع سنة 1992، مفادها أن تعزيز مكتسبات الوثام المدني يمر حتما عبر استعادة ثقة المواطن بالتأكيد على دولة القانون التي يجب أن تصلح عدالتها وإدارتها العمومية، كما يجب أن يتسم عمل حكومتها بالشفافية تحت رقابة السلطات الدستورية الأخرى كالبرلمان والعدالة.

وهذا نقل من الفقرة. فوالله إنني أحلم بهذا كله كما قال القس "مارتن لوتركينغ": "...لقد حلمت".

- أتمنى أن أرى اليوم الذي لا يأتي فيه المواطن ليقول: إنهم منعوني من الحصول على جواز السفر.

- أتمنى أن أرى اليوم الذي لا يأتي فيه المواطن ليقول: إنهم منعوني من مغادرة التراب الوطني.

- أتمنى أن أرى اليوم الذي لا يأتي فيه المواطن ليقول: تعسف المدير في تطبيق المرسوم 93-54.

نزولنا الميداني ومعاينتنا لواقع التنمية المحلية فيها بنقل انشغالين هامين هما:
أولاً: بعث مشروع الطريق الرابط بين مسعد وتقرت الذي بدأت الأشغال به ثم توقفت.

ثانياً: تزويد حاسي بحبح وعين وسارة بالغاز الطبيعي، حبذا لو يتم عن طريق حد الصحاري حتى تستفيده، والدراسة موجودة وتنتظر الإنجاز.

ومن ولاية البيض، أنقل انشغالين من بلدية بوسمهيون للذي يعرفها، يتعلق الأول بصيانة المعلم الأثري الذي يقولون عنه أنه موجود قبل ميلاد المسيح...

الرئيس: أشكر السيد حمزة سالم، وأحيل الكلمة إلى السيد امحمد عنان.

السيد امحمد عنان: بسم الله الرحمن الرحيم
سيدي رئيس المجلس،
سيدي رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
السادة النواب،
السادة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل أن نناقش التوجهات الكبرى للمجتمع والحكومة، نرجو من سيادة رئيس الحكومة مراجعة نقطتين وردتا في البرنامج والتأني والتريث في تطبيقهما.

تتمثل النقطة الأولى في الضرائب على الفلاحين، لقد وردت هذه الفكرة في برنامج الحكومة. وهنا أتساءل: هل يتم سن الضريبة على الدخل أم على الخسارة؟ لأنه في الأصل لا يوجد ربح عند الفلاحين ماعدا فئة قليلة منهم.

سيدي الرئيس، إن لم تسحبوا هذه العبارات من البرنامج، أرجو أن تتربثوا في تطبيقها حتى يتمكن الفلاح من الوصول إلى الحد الأدنى من الأجر المضمون.

العنصر البشري على غرار المدرسة والجامعة والمؤسسات الأخرى إذا ما استثنينا السطرين الواردين في الصفحة رقم 05، راجعوا الوثيقة. لذا بات من الضروري تنشيط مؤسسة المسجد وتمكين الأشخاص من أن يجدوا فيها إشعاع العلم والخير لتكون مساهما فعالا في ترقية الحس المدني. ولا يستطيع المسجد أن يلعب دوره كاملا. إذا لم يرد الاعتبار للإمام وسائر القائمين عليه، من حيث التأهيل العلمي وتحسين الراتب. لقد شرح قانون الوثام المدني على منابر المسجد يوم الجمعة، وتذكرون ذلك، حيث جمعت الآيات والأحاديث الشريفة ووضعت في نسق يقنع الناس بترك أحقادهم وفتح صفحة التسامح، وقد استجاب الناس، ولله الحمد. فلماذا يمنعون من الصلاة على قارعة الطريق إذا ضاقت الجدران بالمصلين؟ ولماذا يحرمون من سماع خطبة ودرس الإمام إذا لم يتمكنوا من سماعهما داخل المسجد.

مثلما هو الحال في ولاية عنابة دون سواها من الولايات، حيث مازال المواطن العنابي غير مقتنع بجدوى هذا الإجراء ولا يعرف أصلا الجهة التي أوصت به، وقد ذكرت ذلك سابقا وأكرره ثانية.

السيد رئيس الحكومة المحترم، جميل جدا أن تلتفت حكومتكم إلى أولوية التنمية المحلية في هذه المرحلة، وإنني أثنى ذلك وأغتتم هذه الفرصة لأنقل إليكم انشغالات تنموية من ولاية عنابة وأولها مشروع تزويد بلدية سرايدي الجبلية والمعروفة بالغاز الطبيعي، وأعلمكم أن الدراسة قد أنجزت وكذا التركيب المالي، فأرجو أن تتابعوا هذا المشروع وتنظروا أين وصل.

ويشتكي شباب بلدية شطايبي نقصا كبيرا في المنشآت الرياضية، وهي بلدية معزولة تبعد عن المنطقة بحوالي 60 كلم. وأرجو كذلك أن تنظروا في السبعة هكتارات التي طلبتها بلدية الحجار من المصالح الفلاحية المختصة لاستغلالها في بناء السكن بكل أنواعه، وهي بلدية تقع ضمن 250 بلدية وتفتقر إلى مساحات بناء السكن. وبعيدا عن ولاية عنابة وبالضبط في ولاية الجلفة، سمح

الفصل في هذه المسألة ليس فصلا تقنيا وإنما فصل في توجه سياسي، وتحديد سياسة معتدلة في هذا المجال، فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة أو كما قال تعالى: "فلا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط".

في مجال الشؤون الدينية، سيدي الرئيس، كلما نفتح التلفزة على قناة عربية تبث حصة دينية تجيب فيها عن أسئلة المشاهدين، نفاجئ أن معظم المتصلين من الجزائريين. فما هو السبب سيدي الرئيس؟

السبب هو انعدام المرجعيات الدينية بالجزائر، وإذا وجدنا بعضها فلا يفتح لها المجال لمحاورة المواطنين، أما إذا برزت فتتدخل أيدي معروفة لقمعها أو تشويه سمعتها، فما فائدة وجود كليات الشريعة إذن؟

وإن كنا نحترم علماء المشرق ونذكر فضل بعض الجامعات كجامعتي البقاع المقدسة والأزهر الشريف إلخ...، فإننا نريد أن تكون لجامعتينا (الأمير عبد القادر أو الخروبة، سمعتاهما في البلدان العربية الإسلامية وأن يتخرج منهما علماء لهم مرجعيات وألا تساهم في الإجابة عن أسئلة الجزائريين فقط وإنما في الفكر الإسلامي عموما.

سيدي الرئيس، ونحن نتوجه هذا التوجه نقف عند النقطة التي ذكرها الزملاء عن منع المصلين من حجز أماكن الصلاة ساعتين يوم الجمعة، في حين تحجز الطريق مدة يومين من أجل عرس.

سيدي الرئيس، تتعلق النقطة الثالثة باعتمادين ماليين خصصهما هذا المجلس، الأول لصندوق الجنوب والثاني لصندوق البحث العلمي.

وتعد الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي اليوم كبيرة، وقد حظيت وزارتك بشرف تعيين وزير مكلف بالبحث العلمي، وهذا فضل نشكركم عليه ونشكر كل من ساهم

أما عن النقطة الثانية، فلقد وردت نقطتان في فصل ضرورة تعدد أشكال ووسائل السياسة البيئية:

1 - إعادة النظر بالارتفاع في تسعيرة موارد الماء والطاقة.

2 - استعمال الأدوات الجبائية بهدف الاستغلال الفعال للموارد.

نفهم من هذا أن أسعار الماء والطاقة سترتفع بطريقتين، طريقة تجارية وأخرى جبائية، ومبرر الحكومة هو ردع التبذير في هذا المجال.

سيدي الرئيس، في الحقيقة لا يوجد تبذير وإنما يوجد نقص في هذه الموارد، فالمواطن الذي يصله الماء مرة في الأسبوع أو مرتين على أحسن تقدير، لا يمكن أن تبرر له الحكومة هذه الزيادة بالتبذير. فالمواطن الذي يضع لأبنائه برنامج استهلاك الكهرباء، كأن يمنعهم من تشغيل بعض الأجهزة الكهربائية مثلا، لا يمكن أن تبرر له الزيادة في السعر بردع التبذير.

لذا أدعوكم، سيادة الرئيس، إلى مراجعة النقطتين المذكورتين.

سيادة الرئيس، إن من شروط نجاح الحكومة بل من شروط نجاح الجزائر إيجاد صيغة عمل تمكننا من التوفيق بين الحاجات الاستعجالية للمجتمع والمصالح الكبرى والدائمة للوطن، فالجزائر من جهة هي رهينة مديونية انقصت من ثمرة تضحيات الشهداء المتمثلة في الاستقلال، ومن جهة أخرى يعاني المجتمع فقرا مدقعا أصبح فيه الموظف لا يستطيع إشباع حاجات البطن فضلا عن البطال، وعندنا إيرادات مالية جديدة نحمد الله عليها. لقد سمعنا ذات مرة أخبارا تقول إننا لا نستطيع تسبيق جزء من أصل الدين، وسمعنا مرة أخرى أخبارا تقول إننا لا نستطيع الزيادة في الأجور. لذا ندعوكم، سيادة الرئيس، إلى فتح نقاش مع الخبراء الماليين لكل الشركاء السياسيين، وأقول الشركاء السياسيين، لأن

السيد الرئيس، أنتم اليوم مسؤولون عن كل الجزائريين وعن كل الملفات الشائكة التي يجب عليكم معالجتها مادمتم قبلتم بهذه المسؤولية وهذه المهمة، ولعل من نافلة القول أن أذكركم بقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الذي قال يوماً: "والله لو أن بغلة عثرت في أرض العراق لكنت أنا المسؤول عنها لما لم أسوي لها الطريق". إذن أنتم مسؤولون عن كل الملفات بدء بالملف الأمني الذي ما يزال يمثل تحدياً صعباً للجزائر والتنمية والاستقرار، رغم التحسن الملحوظ في هذا الشأن، وإن كنت لا أحبذ هذه الكلمة لأنه ما يزال الجزائريون يموتون، ولا فرق عندي بين موت فرد أو عدد من الأفراد في ميزان الشرع وميزان حقوق الإنسان. ولقد علمنا ديننا أن من قتل نفساً بغير حق أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعاً. ولماذا تقيم الحكومة الفرنسية الدنيا ولا تقعدا وتنتقد بشدة الحكومة الفيليبينية من أجل صحفيين فرنسيين؟ ولماذا تقيم الولايات المتحدة الأمريكية الدنيا ولا تقعدا أيضاً من أجل احتجاج مواطن من مواطنيها لدى جماعة "أبي سيف"؟ ونحن نتحدث عن تحسين الوضع لأن عدد القتلى قد انخفض قليلاً. لماذا؟ هل الجزائريون أدنى قيمة ومرتبة من الفرنسيين والأمريكيين أم ماذا؟ وحتى لا أكثر من الأمثلة في هذا الشأن لأن المقام لا يتسع لذلك، أكتفي بسرد هذين المثالين: قبل سنتين ساءت علاقة بريطانيا مع السعودية وهددت بقطعها بسبب ممرضتين بريطانيتين تورطتا في قتل زميلة لهما أسترالية في السعودية، حكمت عليهما المحكمة السعودية بالإعدام. وقد رأينا الإضرابات والاحتجاجات والمسيرات التي حدثت في إسبانيا بسبب قتل جندي واحد. فلماذا لا يكون الجزائريون مثل هؤلاء؟ وبالإضافة إلى الجانب الأمني هناك تحديات أخرى أمامنا، سيدي الرئيس، وتتمثل في الأمن الغذائي والفقر المدقع الذي تعيشه طبقات كبيرة من المجتمع، حيث يعيش أكثر من 12 مليون جزائري تحت عتبة الفقر ناهيك عن البطالة التي مست نسبة 40٪ من القوة الحية في المجتمع.

بهذا القدر من البحث العلمي، ولكن يجب ألا يبقى البحث العلمي مسألة سياحية أو مجرد لقاءات أحباب من أجل طرح موضوع معين أو إلقاء محاضرات، تلك أو يعاد فيها الكلام مرتين أو ثلاثة أو أربعة في السنة، وإنما نريد أن يكون إجابة عن مشكلات الحياة، أي ألا يكون البحث العلمي حبيس الجامعة وإنما له علاقة بكل قطاعات الحياة.

وعن صندوق الجنوب، كانت فكرة إنشاء صندوق الجنوب في الأول تهدف إلى جعل الجنوب بديل أو على الأقل متنفس للشمال، أي أن تنجز بهذه الأموال المشاريع الكبرى أو المشاريع الجنوبية التي يمكنها أن تعوض النقص الموجود في الشمال، فنرجو ألا تبدد هذه الأموال في مشاريع لا يستفيدها في غالب الأحيان إلا بعض المقاولين على اعتبارهم أصحاب بعض المسؤولين المحليين وإنما توجه في مشاريع كبرى ذات أهمية مستقبلية.

شكراً سيدي الرئيس والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد امحمد عنان، وأحيل الكلمة إلى السيد ابراهيم التهامي.

السيد ابراهيم التهامي: بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. السيد رئيس المجلس، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود بداية أن أهنيئ السيد رئيس الحكومة الجديد على المهمة التي كلف بها وأذكره أنها بقدر ما هي تشريف فهي تكليف خطير وأمانة عظيمة، وستكون خزيًا وندامة يوم القيامة، إلا من أتاها بحققها، كما قال نبينا عليه الصلاة والسلام.

إن هذه الصورة هي الجواب الصريح عن الزعم بأن الوضع قد تحسن في الجزائر، فلو تحسنت الأمور لما هرب الجزائريون من بلادهم إلى بلاد الغربية.

سيدي الرئيس، لقد ركز البرنامج على إصلاح الإدارة، وهو أمر جميل أيضا، لكننا سمعنا هذا الكلام من كل الحكومات ولم يتغير شيء، بل ماتزال الإدارة متعفة والبيروقراطية متفشية والعراقيل مستمرة، ونحن ندعي أننا سائرون نحو اقتصاد السوق الذي يتطلب دماء وأفكارا وآليات جديدة ورجال جدد، ولا يمكننا أن نسير اقتصاد السوق بعقلية الاقتصاد الموجه. وأعتقد أن السيد رئيس الجمهورية في فرنسا أعطى صورة قاتمة عن هذا الوضع الذي لا يشجع على مجيء المستثمرين الأجانب.

سيدي الرئيس،

لقد أحسن برنامجكم تشخيص الداء الذي أصاب الجزائر، لكنه لم يعط، في اعتقادي، العلاج اللازم واكتفى بالتسويق والآمال والاعتزام. لكن الإيمان ليس بالتمني ولا بالتحلي بل بما وقر في القلب وصدقه العمل. ولا أدل على ذلك من الحديث عن التربية والتعليم الذي يعيش واقعا مرا، وأعتقد أن الإصلاح الذي يراود لهذا القطاع لن يأتي بجديد لأن المشكلة ليست مشكلة برامج ولا لغة تدريس، وإنما هي مشكلة ندرة الإمكانيات وتدني المستوى.

فما تزال مدارسنا في الألفية الثالثة وعصر الأنترنت تجد صعوبة في إيجاد الطباشير والكتاب المدرسي...

الرئيس: أشكر السيد ابراهيم التهامي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله ديلمي بوراس.

السيد عبد الله ديلمي بوراس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي النواب،

إلى جانبها العجز الموجود في كل المستويات والمؤسسات، منه عجز العدالة الذي أكدتم وجوب إصلاحها، وهو أمر جميل، لأن العدل هو أساس الحكم ومفتاح الإصلاح إذ تستمر الدولة مع العدل ولو كانت غير مسلمة، ولا تستمر مع الظلم ولو كانت مسلمة، يجب أن يكون إصلاح العدالة وفق القاعدة المعروفة: "وإن الوضيع عندكم شريف عندي حتى آخذ له الحق، وإن الشريف عندكم وضيع عندي حتى آخذ منه الحق".

فالعدالة هي رد المظالم إلى أهلها.

ونعتقد أن العدالة في وضعها الحالي تساعد على الظلم والنهب، وإلا كيف تسرق أموال الشعب من الخزائن العامة. كما تطلعنا وسائل الإعلام يوميا عن السرقات التي تحدث في البنوك والمؤسسات الرسمية دون أن تتدخل العدالة، بل نجدها تعامل هؤلاء السراق معاملة الرحمة. والله يقول "ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله" ويقول: "جزاء بما كسبا نكالا من الله". إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدين ولهم في الآخرة عذاب عظيم".

أعجبني كلام أحد الصحافيين عندنا، عندما قال إنه لا توجد دولة يصل فيها السارق ويجول كما هو الحال في الجزائر. كيف يمكن أن يسرق شخص 19 مليارا كما ذكرت إحدى الصحف ثم يحكم عليه بسنتين كما ذكرت ذلك جريدتا الوطن والخبر؟ وقضية شيراتون التي أزممت رائجتها الأنوف، وقضية 2217 ملفا التي ذكرها تقرير بنك الجزائر وغيرها.

إن إعادة الثقة للجزائريين تكون بإعادة الاعتبار للمواطن والأخذ على أيدي السارق والمجرمين والمافيا وإعادة الاعتبار للقيم والأخلاق. لست أدري، سيدي الرئيس، إن شاهدتم أعداد الجزائريين الذين يصطفون أمام السفارات طلبا للتأشيرة من أجل الهروب من الجزائر.

متابعتي مباراة الفريق الوطني مع فريق بوركينفاسو" حيث لا توجد أية كلمة باللغة العربية في الملعب. فأين هو قانون تعميم استعمال اللغة العربية؟ ونحن لسنا ضد الثقافة واللغة الفرنسية كلغة والله سبحانه وتعالى يقول: "ومن آياته خلق السموات والارض واختلاف ألسنتكم وألوانكم". أما أننا نستعمل لغة على حساب اللغة العربية فهذا ما لا نرضاه أبداً، وسنبقى نحارب هذه الممارسات مادامنا في هذا المجلس الموقر. ألا يكفي أننا قدمنا خدمات للثقافة الفرنسية خلال 38 سنة مجاناً لم تستطع فرنسا أن تنجزه بناها وجلاذيتها خلال 131 سنة؟ كيف ندعم الوثام المدني والملايير من أموال الدولة ذهبت وتذهب ذات اليمين وذات اليسار وكأن المبدزين والمختلسين أشباح لا تعرف هويتهم ليحاسبوا ويعاقبوا؟ أرجو من فخامة رئيس الجمهورية أن يخرج سيف الحجاج من غمده ليسلطه بلا رحمة ولا شفقة على مصاصي الدماء. كيف ندعم الوثام المدني وحالة المواطن في تدهور مستمر ولم تعرف تحسناً؟ فحالته لم تتغير إذ عندما بلغ سعر البترول 9 دولارات تضرر وعندما ارتفع إلى 34 دولاراً لم ينتفع، بل أمرناه أن يضيق حزامه، وقد ضيق ثم ضيق ثم ضيق إلى أن تمزق، بينما أصحاب حمالات السروال وسعوا فيها.

كيف ندعم الوثام، سيدي الرئيس، وقد ظهرت بعض الممارسات والتصرفات بقوة أثناء سنين الجمر الفارطة؟ وهي في تزايد بتشجيع من بعض الأطراف، ومن هذه الممارسات:

- تدهور الأخلاق في مجتمعنا وخاصة لدى فئة الشباب، الذي يعتبر أمل المستقبل ورجل الغد والمدافع عنه، حيث أصبحت المخدرات تغزو حتى المؤسسات التربوية في طورها الأساسي الثالث، وأصبحت الحدائق العامة ومسالك الشواطئ أماكن تباع فيها الأعراض وتؤتي فيها الفاحشة على مرأى من الناس إلى درجة أن الأصيل أصبح يستحي أن يمر عبر هذه المسالك. ومن المروجين لهذا، للأسف الشديد، التلفزة الوطنية التي أصبحت تبث كل رديئ وبالضبط منذ 13/09/1993، إن لم تخني

الإخوة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
وبعد،

قبل أن أتطرق إلى مناقشة برنامج الحكومة، أود أن أشكر الحكومة على الالتفاتة الطيبة بمنح 2000 دينار جزائري لكل ممتدرس، وأتمنى أن تدوم، وكنا نأمل أن تقوموا بنفس العملية مع الأستاذ والمعلم، كأن نمنحهما مثلاً منحة في كل دخول مدرسي لشراء بدلة محترمة تظهرهما بمظهر لائق أمام التلاميذ والطلبة.

بعد قراءة تنا البرنامج وسماع السيد رئيس الحكومة، ارتأيت أن أسجل بعض الملاحظات والانشغالات، وأبدأ بالجزء الأول المتعلق بدعم الوثام المدني. لاشك، السيد الرئيس، أن من أهداف الوثام المدني عودة الثقة بين المواطن والسلطة لكن نلاحظ بعض التصرفات والممارسات التي لا تخدم الوثام المدني بل نخشى أن تمدد الهوة بين المواطن والسلطة، كيف لا والمناصب والترقيات تمنح بالكوات للبعث وتنزع من البعض بحساب من السلطة، وأعني أن ذلك لا يتم عن طريق الاستحقاق والكفاءة والأمانة بل عن طريق الانتماءات الحزبية والسياسية، وهو ما يتنافى مع الدستور خاصة المادة 51 منه.

كيف ندعم الوثام المدني والآلاف من المواطنين ممن برئتهم العدالة ما يزالون لم يلتحقوا بمناصب عملهم إلى يومنا هذا؟ كيف ندعم الوثام المدني وأقدس الثوابت الوطنية ألا وهي اللغة العربية تحارب من القريب والبعيد؟ حيث نلاحظ أن اللغة المستعملة في الكثير من المناسبات الرسمية هي اللغة الفرنسية، وحتى في التصريحات التلفزيونية فالقليل منها الذي يترجم؛ أي إذا كان الحوار مع مسؤول فرنسي مثلاً أما إذا كان مع مسؤول جزائري فلا يترجم. وهذا ما لم نفهمه.

كذلك الملاعب والمتاجر واللافتات، نجدها كلها باللغة الفرنسية وخير دليل على ما أقول ما لاحظته خلال

أشكر السيد عبد الله ديلمي بوراس،... كل من حمد وعبد، طيب نشكر كل الإخوة الذين تدخلوا في هذه الجلسة إسهاما منهم في نقاش البرنامج المقدم من قبل السيد رئيس الحكومة، وبذلك نكون قد استنفذنا قائمة المسجلين، نستأنف أشغال جلستنا كما أسلفنا الذكر غدا في الساعة السادسة والدقيقة الثلاثين وسنبقى إلى الصباح في الجلسة الثالثة. سنعقد، كما قلت، جلسة ليلية وفقا لما اتفقنا عليه مع السادة رؤساء الكتل، يرجى التكيف مع القرارات التي اتخذناها في الموضوع حتى نحترم الآجال المحددة لتحديد الموقف من البرنامج الذي قدم لنا، ونواصل أشغالنا وبقية المشاريع الأخرى. نشكر الجميع، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الثلاثين مساء

الذاكرة، ففي ذلك اليوم الذي انقطع فيه بث الآذان في الجزائر، فالآذان يقام من المشرق إلى المغرب وعندما يصل عندنا يقفز.

- محاربة مظاهر التدين تحت غطاء محاربة الإرهاب، فالحصار على المساجد وغلقت المصليات في المطارات والمؤسسات وإصدار التعليمات الجائرة والمنافية للدستور الذي يضمن حرية الأشخاص كالتعليمية التي توجب على المرأة نزع الخمار للصور الشمسية.

وأتساءل في الأخير عن فائض ملايين الدولارات من البترول. وأقترح أن توجه هذه الأموال إلى بناء السدود والطرق، لأن بلد مجاور لنا أنجز 1000 بحيرة اصطناعية صغيرة، وبلد مجاور كذلك أنجز أكثر من 95 سدا من الحجم المتوسط ونحن نملك سدودا من العهد الفرنسي غزاها الطمي. ولهذا أشير، سيدي الرئيس، إلى أن ولاية الشلف التي تعد ولاية فلاحية...
الرئيس: هل انتهيت يا سيد ديلمي.

تدخل كتابي

نعم، سيدي رئيس الحكومة، هذه ليست مناسبة للتشدد بكل المزايدات وإنما هذه حقائق مرة تنخر عمق المجتمع في حياته اليومية في المدن والأرياف.

سيدي الرئيس،

إن الشعب الجزائري عامة، وشريحة واسعة من مواطنين المحرومين خاصة، أصبحوا يعيشون بكل مشاعرهم وأحاسيسهم أخبار تطورات أسعار البترول.

ونحمد الله على هذا التحسن في إيرادات الخزينة، وأعتقد أنه من حق المواطن الجزائري أن يرى جزءاً معتبراً منها توظف في التخفيف من وطأة بعض الأعباء على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا يحق لهم طرح بعض الأسئلة المشروعة.

- هل تنوي الحكومة تحسين مستويات الأجور الحالية لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين؟

- ما هي خطة الحكومة لتحسين دخل العائلة والبطالة؟
- ما هي الإجراءات العملية والملموسة في برنامجكم للتصدي للملفات الكبرى والحيوية كملفات: السكن والمنظومة الصحية والعقار الفلاحي والصناعي والتربية والتعليم العالي؟

- كيف ستتعامل الحكومة مع الملف الاجتماعي الذي يمزق الجامعة منذ سنوات عديدة، خاصة فيما يخص القانون الأساسي للأستاذ الذي يعد سبب الاحتجاجات المشروعة والمتكررة لدى الأسرة الجامعية في كل دخول جامعي بما في ذلك هذه السنة؟

سيدي الرئيس،

أما على الصعيد الاقتصادي، فأقولها، بكل صراحة، لن يكون إنعاش حقيقي للنشاط الاقتصادي المؤدي للنمو

السيد عز الدين بندي عبد الله: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة نساء ورجال الإعلام،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد،

سيدي الرئيس،

أرحب بداية برئيس الحكومة الجديد السيد علي بن فليس وجميع أعضاء الحكومة متمنيا لهم كل التوفيق والنجاح في أداء مهمتهم، كما أغتنم هذه الفرصة لدعوة الحكومة للانسجام والتعاون لخدمة البلاد خاصة وأن الشعب الجزائري ينتظر الكثير منها بعدما وصل الوضع الاجتماعي إلى حد لا يطاق بل وتجاوز كل الخطوط الحمراء.

سيدي الرئيس،

لقد جاءت حكومتكم والبلاد تعرف وضع مالي مريح في إيرادات الدولة نتيجة التطورات الإيجابية للأسواق البترولية منذ أكثر من سنة، وهي، حسب الخبراء، مرشحة للاستمرار خاصة بقدوم فصل الشتاء.

كما جاءت والبلاد تعرف وضع اقتصادي معقد متدهور ووضع اجتماعي خطير، فالشعب الجزائري أصبح عرضة للعديد من التحديات والمشاكل، فهو يعاني الفقر والحرمان والبطالة، ويعاني كذلك آفات المخدرات والدعارة وظاهرة الانتحار الجديدة ومشاكل اجتماعية وأخلاقية أخرى لا تحصى.

المعروفة بعاصمة الغرب الجزائري أو العاصمة الاقتصادية. فاليوم، وبكل تأسف ومرارة، لا تعكس هذه الولاية كل هذه الشهرة المعهودة ويكفي للمواطن الجزائري أن يزور ولاية وهران ليعرف حقيقة ما آلت إليه هذه الولاية من تدهور وتخلف في جميع الميادين، العمرانية والثقافية، والاقتصادية والتنموية، والأخلاقية، وكذا ما أصابها في طرقاتها المشوهة وأحيائها الفوضوية وعماراتها المنهارة وصهاريج المياه المتنقلة وقنوات صرف المياه القذرة المكشوفة والقمامات والأوساخ المبعثرة وغيرها من المآسي الكثيرة.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

إن الإشكالية التي أود طرحها عليكم هي:

هل سياسة تطوير المدن الكبرى غائبة في استراتيجية الحكومة الوطنية؟

بمعنى آخر، ألا يمكن جعل المشاريع الكبرى الخاصة بالمدن الكبرى (مثل ولاية وهران) مشاريع مركزية تدخل في صميم انشغالات الحكومة، تمويلا ومتابعة، وألا تتغير أو تتعطل أو تتوقف بتغيير الحكومات؟

أتمنى لكم سيدي رئيس الحكومة وللطاقم المرافق لكم كل التوفيق والسداد، آمين.

شكرا والسلام عليكم.

وتوفير مناصب شغل وحل المشاكل الاجتماعية المختلفة، إلا إذا تمكنت حكومتكم من بعث الاستثمار وتجسيد مشاريع الشراكة المختلفة.

فبالرغم مما قدمه رئيس الجمهورية من ضمانات قانونية ودولية في سعيه لإقناع المستثمرين الأجانب والجزائريين للاستثمار في الجزائر، وبعيدا عن العوامل الأمنية المتحسنة، ما يزال هؤلاء المستثمرين مترددين. ما هو السبب يا ترى؟ أعتقد أن السبب يعود لعدم استقرار المواقف وعدم وضوح الرؤية في التوجه.

سيدي الرئيس،

سيبقى موضوع استقطاب الاستثمار في الجزائر صعب التحقيق في ظل غياب دراسة دقيقة للسوق الجزائرية (سوق جديدة وهامة) وكذا بسبب وجود كوابح عالقة.

فالمحيط الاقتصادي الجزائري الحالي هو محيط معقد ومتعفن، يحتاج إلى إصلاحات جريئة شفافة ومسؤولة في ميادين عديدة كالعقار والبنوك والجمارك والعدالة والإدارة والتشريعات القانونية والجبائية .

سيدي الرئيس،

أود قبل إنهاء مداخلتني أن أطرح إحدى الإشكاليات الخاصة بالمشاريع التنموية الكبرى للمدن الكبرى، وأخص بالذكر ولاية وهران ، إحدى الولايات الكبرى

رقم الإيداع القانوني

99/ 1283